

# طُولُ الكلامِ وأثرُهُ في التَّأويلِ النَّحويِّ

حمدي الجبالي / Hamdi Al - Jabali

أستاذ مشارك

قسم اللغة العربية

كلية الآداب

جامعة النجاح الوطنية

نابلس - فلسطين

## طُولُ الْكَلَامِ وَآثَرُهُ فِي التَّأْوِيلِ النَّحْوِيِّ

### المُلخَصُ:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على طول الكلام في البناء اللغوي في العربية؛ لبيان أثر ذلك في تأويله نحويًا، من خلال جمع تلك المسائل اللغوية التي أولت بهدي من هذا الطول، وأخضعت لسلطانته وملابساته، فبيّنت أن لهذا الطول أثرًا واضحًا مُنكشَفًا لدى النحويين، انكأوا عليه، ما أمكنهم ذلك، في تأويل جملة من قضايا العربية وتوجيهها نحويًا، شكّل تأخيها معًا مرادًا مُتكاملاً شموليًا، بدأ طول الكلام من خلاله غير مُستخف أثره، ولا منكور في بناء النظرية النحوية، وأنه كان واحدا من أدلة النحاة وحجاجهم المعتمدة في التأويل والتعليل والتفسير، رجاء الكشف عن أسرار العربية في نظامها اللغوي.

وبيّنت الدراسة أيضًا أن أثر طول الكلام في سياق التأويل النحوي كان مُتعدد الجوانب؛ فلولاه ما سهل حذف بعض عناصر البناء اللغوي تخفيفًا من طوله، فبدأ الطول كأنه خلف لما ترك وأسقط، وبدأ البناء اللغوي به متينًا قويًا. وظهر من خلال الدراسة أيضًا أن بعضًا من المسائل الموجهة في ضوءه مثار جدل وخلاف، وأن ثم علاقة ما بين طول الكلام وبعض أدلة أخرى اعتمدت لديهم في التأويل النحوي.

### Abstract

#### The Effect of Speech Length on Syntactical Interpretation

This study aims at surveying speech length in Arabic linguistic structure in order to define its effect on the syntactical interpretation by collecting the relevant linguistic issues that were interpreted depending on that length and which were subject to its influence and consequences. The study has shown that such a length has a clear bearing known to the grammarians who depended on it, as much as the could, to interpret grammatically a set of issues that constitute a comprehensive desire through which speech length seems to have a visible, non disclaimed impact on the production of the theory of syntax, in addition to the fact that speech length was one the evidences that grammarians rely on in their interpretation,

justification and elucidation in order to unfold some secrets of the Arabic linguistic system.

This study has also demonstrated that the effect of speech length within syntactical interpretation was many-sided. It was difficult to omit some elements of a structure for the sake of brevity. This means that speech length looks as if it is a relict of what was dropped or omitted resulting to a strong linguistic structure. Finally, the study has proved that some issues within the scope of speech length are object of dispute and disagreement; and that there is some kind of relationship between speech length and other evidences adopted by grammarians in their syntactical interpretation.

## طُولُ الْكَلَامِ وَأَثْرُهُ فِي التَّأْوِيلِ النَّحْوِيِّ

### مدخل:

الطُّولُ فِي اللُّغَةِ: نَقِيضُ الْقَصْرِ فِي النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْمَوَاتِ، وَيُقَالُ لِلشَّيْءِ الطُّوِيلِ: طَالَ يَطُولُ طُولًا، فَهُوَ طَوِيلٌ وَطُوَالٌ (ابن منظور دت: " طول " 410/11). وَالطُّولُ أَيْضًا مُقَابِلُ الْعَرَضِ (مجمع اللغة العربية، 1973: "طال" 572/2). وَذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ أَنَّ الطَّاءَ وَالْوَاوَ وَاللَّامَ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ وَامْتِدَادٍ فِي الشَّيْءِ (ابن فارس، 1970: 433/3). وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: الْفَضْلُ وَالرِّيَازَةُ وَالْإِمْتِدَادُ (الكفوي، 1992: 152/3).

وَلَا يَخْفَى تَوَاشُجُ الْمَعْنِيِّينَ، وَأَنَّ كِلَيْهِمَا يَبْزُلُ إِلَى أَنَّ النَّاسَ أَوْ غَيْرَهُمْ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْمَوَاتِ إِذَا تَحَقَّقَتْ فِيهِمْ صِفَةُ الْإِعْتِدَالِ فِي الطُّولِ وَالْقَصْرِ امْتِنَاعًا مِنَ الْوَصْفَيْنِ، فَلَا يُقَالُ: فِي هَذَا طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ.

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ النَّحَاةُ فِي مَعْرِضِ دَرَسَاتِهِمُ اللُّغَوِيَّةِ مِصْطَلَحَ الطُّولِ، فَكَانُوا يُطْلِقُونَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ عَلَى الْكَلَامِ مَجَازًا، فَيَصِفُونَهُ بِالطُّولِ؛ لِأَحْتِيَاجِهِ . مِثْلًا . إِلَى زِيَادَةِ مَا، لَا يَتَحَقَّقُ الْمُرَادُ إِلَّا بِهَا، كَأَحْتِيَاجِ الْمَوْصُولِ إِلَى صِلَةٍ تَوْضِحُ مَعْنَاهُ، وَتُزِيلُ إِبْهَامَهُ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ مَعْنَاهُ، وَلَا يَنْكَشِفُ إِلَّا بِهَذِهِ الصِّلَةِ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى طُولِهِ؛ فَالْمَوْصُولُ بِأَحْتِيَاجِهِ إِلَى صِلَةِ طَالٍ، وَهُوَ بِهَذَا الطُّولِ خَرَجَ عَنِ الْوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ أَمْثَالَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَذَلِكَ، فَلَمَّا جَاوَزَ الْكَلَامُ (الْمَوْصُولُ وَصِلَتُهُ) حُدُودَ هَذَا الْوَاقِعِ، اسْتَحَقَّ هَذَا الْوَصْفَ . فَالْعِلْمُ . مِثْلًا . مِنَ الْأَسْمَاءِ، كَمَا أَنَّ (الَّذِي) مِنَ الْأَسْمَاءِ، غَيْرَ أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى زِيَادَةِ كَلَامٍ يَتِمُّ بِهَا مَعْنَاهُ، كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ.

وَالْمَقْصُودُ بِالْكَلامِ هَاهُنَا الْأَصْوَاتُ الْمُفِيدَةُ (مجمع اللغة العربية، 1973: " كلم " 796/2)، الَّتِي يَتَحَصَّلُ مِنْهَا بِنَاءٌ لُغَوِيٌّ، سِوَاهُ أَكَّانَ هَذَا الْبِنَاءِ لَفْظًا مُنْفَرِدًا، أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ جَمَلَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَلَمْ أَجِدْ . فِي حُدُودِ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ . أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ يُحَدِّدُ مِقْدَارَ طَوِيلِ الْكَلَامِ، غَيْرَ أَنَّ سِيَاقَ الْبَحْثِ كَشَفَ عَنِ أَنَّ الطُّولَ يَحْصُلُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، أَوْ بِلَفْظٍ أَوْ أَكْثَرَ، بَلْ إِنَّهُ لِيَحْصُلُ بِتَرْكِيْبٍ مَكُونٍ مِنْ جَمَلَةٍ أَوْ جُمْلٍ، لَكِنَّ بَعْضَهُمْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ وَقُوعَ الطُّولِ بِالْحَرْفِ الْوَاحِدِ ضَعِيفٌ (البركلي، 1998: 300)، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ .

وَلَيْسَ الْإِعْتِرَاضُ أَوْ الْفَصْلُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَّصِلَيْنِ الْمُتْلَازِمَيْنِ . وَهُوَ مَا تَكَلَّفَ بِجَلَالَتِهِ وَإِيضَاحِهِ دَرَسَةً عَنَوَانُهَا " الْفَصْلُ النَّحْوِيُّ ظَوَاهِرُهُ وَعِلْمُهُ " (الجبالي، 1999: 201) . كَالْفَصْلِ بَيْنِ

الصَّلَّةِ والموصولِ، والفعلِ وفاعلهِ أو مفعولهِ، والمبتدأُ وخبره ونواسخهما، والصِّفَّةِ والموصوفِ، والسينِ وسوفَ، وقد والفعلِ، وها التنبيهِ واسمِ الإشارةِ، والمُضَافِ والمُضَافِ إليه، والمُنَادَى وأدائه، والعددُ وتمييزه وما أشبه ذلكَ ممَّا يطولُ سردهُ؛ ليسَ ما سبقَ من هذه الدِّراسَةِ في شيءٍ، وإنْ ذَكَرَ بعضُ النحويِّينَ أنَّه " إذا وَقَعَ الفِصْلُ طَالَ الكَلَامُ " (البركلي، 1998: 300)؛ ذلكَ لِأَنَّ الكَلَامَ يُوصَفُ بالطَّوْلِ، وإنْ لم يَكُنْ تَمَّ فِصْلٌ، وهو ما لم تُعْرَضْ لَهُ الدِّراسَةُ المُشَارُ إليها مُطْلَقًا، فبِذلكَ تَفْتَرِقُ هذه الدِّراسَةُ عَنِ السَّابِقَةِ، حيثُ سَعَتْ هذه الدِّراسَةُ لِلْكَشْفِ عَنِ طَوْلِ الكَلَامِ، وبيَانِ أثرِ ذلكَ فِي التَّأْوِيلِ النَحْوِيِّ.

وقد ابْتَنَتِ الدِّراسَةُ، بِالإِضَافَةِ إِلَى المَدخَلِ والخَاتِمَةِ، من مَسَائِلَ فِي العَرَبِيَّةِ، قَسَمْتَهَا ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ رَئِيسَةً، يَشْتَمِلُ كُلُّ قِسْمٍ عَلَى مَسَائِلَ تَرْتَبِطُ بِالعُنْوَانِ الرَّئِيسِ. فَالقِسْمُ الأوَّلُ يَتَعَلَّقُ بِحَذْفِ بعضِ عَنَاصِرِ اللَّفْظِ أو التَّرْكِيبِ، وَيَشْمَلُ حَذْفًا يَتَّصِلُ بِالأَسْمِ المَوْصُولِ وَصِلَتِهِ، وَالمَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ، وَاسْمِ الفَاعِلِ مُتَشَى وَمَجْموعًا، وَالعَامِلِ فِي بَابِ التَّحذِيرِ، وَاللامِ فِي جَوَابِ القِسْمِ، وَحَرْفِ الجَرِّ مَعَ " أَنْ " وَ " أُنَّ "، وَالبَيَاءِ فِي كَيْنُونَةٍ، كَمَا شَمَلَ هَذَا القِسْمُ قَبْحَ الحَذْفِ لَطَوِيلِ الكَلَامِ. أَمَّا القِسْمُ الثَّانِي فَكَانَ فِي مَسَائِلَ تَتَّصِلُ بِالإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ، وَيَتَضَمَّنُ إِعْرَابَ اسْمِ لا النَافِيَةِ لِلجِنْسِ وَبِنَاءَهُ، وَالمُنَادَى، وَظُرَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَقَطَعَ النَعْبَ عَنِ مَنَعَوْتِهِ. وَابْتَنَى القِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ قَضَايَا تَعَوَّدُ إِلَى تَرْكِيبِ الجُمْلَةِ، فَاحْتَوَى عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِضَمِيرِ الفِصْلِ، وَدخُولِ الحُرُوفِ بِعَضِهَا عَلَى بعضِ مِنْ مِثْلِ دِخُولِ " إِمَّا " عَلَى " أَوْ " وَ " إِنْ " عَلَى " أَنْ " أَوْ بِالعَكْسِ فِي المَوْضِعِينَ، وَتَكَرَّرَ اللَّفْظُ.

#### أولاً . الحذف:

ليسَ غَرِيبًا أَنْ تُشكَلَ مَسَائِلُ هَذَا القِسْمِ الأَعَمِّ الأَعْلَبِ مِنْ مَسَائِلِ الدِّراسَةِ؛ ذلكَ لِأَنَّ طَوْلَ الكَلَامِ يَتَنَاسَبُ مَعَ الحَذْفِ، فَكَلَّمَا طَالَ الكَلَامُ حَسُنَ الحَذْفُ وَجَمَلٌ، قَالَ سَيِّبُوهُ (سَيِّبُوهُ 1977: 38/2): " لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الكَلَامُ كَانَ الحَذْفُ أَجْمَلَ "، وَقَالَ الأَنْبَارِيُّ (الأَنْبَارِيُّ، 1980: 127/1): " فَلَمَّا طَالَ الكَلَامُ حَسُنَ الحَذْفُ؛ لِأَنَّ طَوْلَ الكَلَامِ يُنَاسِبُ الحَذْفَ ". وَتَلَجَّ العَرَبُ إِلَى الحَذْفِ مِنْ طَوْلِ الكَلَامِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ مِنْ هَذَا الطَّوْلِ، قَالَ الأَنْبَارِيُّ أَيضًا (الأَنْبَارِيُّ، 1980: 213/2): " ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الجَرِّ؛ لِطَوْلِ الكَلَامِ بِصِلَةٍ " أَنْ " طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ ".

وَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ أو التَّرْكِيبُ قَدْ اخْتَلَّ بِالحَذْفِ، وَأَصَابَهُ الوَهْنُ لِذلكَ، فَفِي طَوْلِ الكَلَامِ عَوَضٌ مِنْ ذَلِكَ الحَذْفِ، وَجَبَرَ لِنَقْصَانِهِ، فَيَصِيرُ طَوْلُ الكَلَامِ مُعَاقِبًا الحَذْفِ، قَالَ سَيِّبُوهُ: " لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الكَلَامُ فَهُوَ أَمْثَلُ قَلِيلًا، وَكَأَنَّ طَوْلَهُ عَوَضٌ مِنْ تَرْكِ هُوَ (أَي ضَمِيرِ الفِصْلِ) " (سَيِّبُوهُ، 1977: 404/2)، وَقَالَ: " وَكَأَنَّهُ . أَي الحَذْفِ . شَيْءٌ يَصِيرُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ، كَالْمُعَاقِبَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: زَنَادِقُهُ وَزَنَادِيقُ، فَتَحْذِفُ البَيَاءَ لِمَكَانِ الهَاءِ " (سَيِّبُوهُ، 1977: 38/2).

وهذه جملة ما وقفت عليه مما حذف لطول الكلام:

### 1. الاسم الموصول:

من المعلوم أنّ الاسم الموصول من الأسماء المبهمة التي لا يتضح معناها، ولا المراد بها إلا أن توصل بكلام تام، يكون أحد أربعة أشياء، وهي الفعل، والمبتدأ والخبر، والظروف، والجزاء بشرطه وجوابه (ابن السراج، 1985: 266/2، و 323)، وأنه لا بد من أن يكون في هذه الصلة ما يرجع إلى الاسم الموصول، ولما كان الأمر كذلك كان الاسم الموصول طويلاً بهذه الأشياء. وتفسير ذلك أنك إذا قلت: الذي ضربته زيد، فإنك تجد أن جملة الصلة قد اجتمع فيها ثلاثة أشياء، هي الفعل والفاعل والمفعول، وأن هذه الأشياء صرن مع "الذي" أربعة تقوم مقام اسم واحد، وهذا هو الطول في الاسم الموصول الذي أشار إليه النحاة، وألحوا عليه (ابن السراج 1985: 270/2 . 271. وينظر: السيوطي، 1992: 302/1، و 310).

وقد ابتنى على هذا الطول جملة من المسائل التحويلية. هذا بيانها.

### (أ) اللذان واللتان والذين:

لما كانت هذه الأسماء موصولة، وطويلة بجملة الصلة؛ لأنّ الاسم الموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد عمد العرب إلى التخفيف من هذا الطول بحذف نونها مثناة ومجموعة، قال سيبويه (سيبويه، 1977: 186/1): "ولكن حذفها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر. وقال الأخطل:

أبني كليب إن عمي اللذا سلبا الملوك وفككا الأغلالا

(البيت من الكامل، وهو في ديوان الأخطل، 1979: 387).

فالاسم الموصول إذا مع صلته بمنزلة اسم واحد، وفي ذلك طول في الكلام، وهذا أدى بالشاعر. وفق رأي سيبويه. إلى أن يحذف النون تخفيفاً من هذا الطول، وقوى ذلك أن هذا الحذف غير ملبس، ولهذا منع النحاة حذف نون اسمي الإشارة (ذان) و (تان) للإلباس بالمفرد، ولعدم الطول (ينظر: الأزهرى، د ت: 132/1).

ووقف الهروي على شعر الأخطل السابق فذكر رأيين في حذف النون: الأول أن حذفها لغة الأخطل، والثاني أنها حذفت لطول الاسم (الهروي، 1981: 296). وما ذكره الهروي يمثل وجهة نظر البصريين والكوفيين في المسألة، فمذهب البصريين أن نون الموصول حذفت لاستطالته بالصلة، ومذهب الكوفيين أن حذف النون لغة في إثباتها، سواء طال الصلة أم لم تطل، وهي لغة

مَعْرُوءَ لِبْنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَعْضِ بَنِي رَبِيعَةَ. وَذَكَرَ الْفَرَاءُ أَنَّ النَّوْنَ إِذَا حُذِفَتْ صَارَتْ الصَّلَّةُ عَوْضًا عَنْهَا، وَأَنَّ الْعَرَبَ يَحْذِفُونَ مِمَّا طَالَ فِي كَلَامِهِمْ (السيوطي، 1992: 167/1).

### (ب) حَذْفُ صَدْرِ جَمَلَةِ الصَّلَّةِ الْمُبْتَدَأِ:

وَأَزَنَ سَيَّبُوِيهِ . فِي أَثْنَاءِ مُحَاوَرَةٍ لُغَوِيَّةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْخِهِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ . بَيْنَ قَوْلِ أَعْرَابِيٍّ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا، وَ: مَا أَنَا بِالَّذِي مُنْطَلِقٌ، وَهُوَ قَوْلٌ افْتَرَضَهُ سَيَّبُوِيهِ، فَذَكَرَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ قَلِيلٌ، وَلَكِنَّهُ مَعَ قَلْتِهِ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ مُمْتَنِعٌ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كَلَامِ التَّرْكِيبِيِّنَ أَنَّ يَذْكَرُ صَدْرُ جَمَلَةِ الصَّلَّةِ " هُوَ "، فَيُقَالُ فِي التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ: مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا، وَفِي التَّرْكِيبِ الثَّانِي: مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخَلِيلُ أَنَّ وَجْهَ جَوَازِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ طَوْلُ الْكَلَامِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي، وَهَذَا كَلَامُهُ بِنَصِّهِ (سَيَّبُوِيهِ، 1977: 404/2): " وَزَعَمَ الْخَلِيلُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا، وَهَذِهِ قَلِيلَةٌ... قُلْتُ: أَفَيُقَالُ: مَا أَنَا بِالَّذِي مُنْطَلِقٌ؟ فَقَالَ: لَا. فَقُلْتُ: فَمَا بِالُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؟ فَقَالَ: لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَمْتَلُ قَلِيلًا، وَكَأَنَّ طَوْلَهُ عَوْضٌ مِنْ تَرْكِ هُوَ " (وَيَنْظُرُ: الشُّلُوبِيِّنَ، 1993: 608/2).

وَالَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الطَّوْلَ الَّذِي يَعْنِيهِ الْخَلِيلُ هُوَ أَنَّ مَا تَبَقِيَ مِنْ جَمَلَةِ الصَّلَّةِ وَهُوَ الْخَبْرُ " قَائِلٌ " فِي: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا، لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالَّذِي بَعْدَهُ، وَهُوَ " لَكَ شَيْئًا"، كَانَ "لَكَ شَيْئًا" شَيْئًا طَالَ بِهِ الْكَلَامُ، فَصَارَ هَذَا الطَّوْلُ كَأَنَّهُ عَوْضٌ مِنْ "هُوَ" الْمَتْرُوكِ، وَأَمَّا مُنْطَلِقٌ " فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ شَيْءٌ يَتِمُّ مَعْنَاهَا قَصْرَ التَّرْكِيبِ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ عَوْضٌ مِنْ تَرْكِ "هُوَ"، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِهَذَا.

وَعَرَضَ ابْنُ عَقِيلٍ الْمَسْأَلَةَ فِي " شَرْحِهِ " فَذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَّةِ مَعَ " أَيَّ "، وَإِنْ لَمْ تَطَّلِ الصَّلَّةُ، نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَالتَّقْدِيرُ: يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِرُ أَبَدًا إِلَى الصَّلَّةِ، وَإِلَى الْإِضَافَةِ، فَكَانَتْ أَطْوَلَ، فَحَسُنَ تَخْفِيفُ اللَّفْظِ مَعَهَا، وَأَمَّا صَدْرُ الصَّلَّةِ مَعَ غَيْرِ " أَيَّ " فَلَا يَحْذِفُ إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصَّلَّةُ (يَسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ: لَا سَيِّمًا زَيْدٌ، بَرَفَعٌ " زَيْدٌ "، عَلَى أَنْ تَكُونَ " مَا " مُوَصُولَةً، وَ " زَيْدٌ " خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا سَيِّ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ، فَحَذَفَ الْعَائِدُ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَجُوبًا مَعَ غَيْرِ (أَيَّ)، وَهُوَ مَقْيَسٌ وَلَيْسَ شَادًّا. يَنْظُرُ: ابْنُ عَقِيلٍ، د ت: 166/1)، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا، فَيَجُوزُ حَذْفُ (هُوَ)، فَيُقَالُ: جَاءَ الَّذِي ضَارِبٌ زَيْدًا، وَأَضَافَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَطَّلِ الصَّلَّةُ، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي هُوَ الْفَاضِلُ فَالْحَذْفُ قَلِيلٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَذْفُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ يُجِيزُونَ حَذْفَ صَدْرِ الصَّلَّةِ وَيَقْبِسُونَهُ، وَإِنْ لَمْ تَطَّلِ الصَّلَّةُ، وَأَنَّهُمْ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ (قِرَاءً بِذَلِكَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ. يَنْظُرُ: أَبُو حَيَّانَ، د ت: 255/4) قَوْلُهُ تَعَالَى: { تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ } (الأنعام: 154. وَالَّذِي فِي الْمُصْحَفِ: تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ أَحْسَنُ

(ابن عقيل، د ت: 165/1). وذكر أبو عليّ الشلوبين أنه يُمكن أن يُتأوّل رفعُ النونِ في (أحسن) على أن الكلامَ قد طالَ في التقدير؛ لأنّه لا بدّ من تقدير (من) وما يعملُ فيه معَ أفعالِ التفضيلِ، فطالَ الكلامُ بذلكَ في التقديرِ (الشلوبين، 1993: 608/2 . 609).

والذي نقله ابن عقيل عن الكوفيّين وجهُ أجازةِ الزجّاج (الزجاج، 1994: 305/2)، وقال به الفراءُ ضمنَ وجوهِ أجازها في قوله تعالى: { تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ }. فبالإضافة إلى إجازته حذفَ العائدَ المُبتدأ "هو"، معَ كونِ الصلّةِ غيرِ طويلةٍ لاشتغالها على المُبتدأ والخبرِ فقط، أجازَ أن يكونَ المعنى تَمَامًا على المُحسن، ويكونُ المُحسنُ في مذهبِ الجمع، أي أن يكونَ (الذي) بمعنى الذين، مُستدلًّا بقراءةِ عبد الله: { تَمَامًا عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا }، وأجازَ وجهًا ثالثًا، وهو أن يكونَ (الذي) بمعنى (ما) مصدرية، وفي أحسنَ ضميرُ موسى، أي تَمَامًا على إحسانه، وأجازَ كذلكَ وجهًا رابعًا وهو أن يكونَ (أحسن) مخفوضًا نعتًا للذي (الفراء، 1980: 365/1).

والوجهُ الأخيرُ ممّا ذكره الفراءُ خطأً فاحشٌ عندَ البصريّين؛ لأنّه نعتٌ للاحسنِ الموصولِ قبلَ أن يتّمَ معناه بذكرِ صلّته، ورأوا أنّ الوجهَ أن يكونَ (أحسن) فعلًا ماضيًا، وهو صلّةُ الذي، والعائدُ مقدّرٌ فيه، وتقديره تَمَامًا على المُحسنِ هو، وعن المُبرّدِ أنّ العائدَ إلى الذي والفاعلُ مقدّران، وهو مثلُ قولك: إذا ذُكرَ زيدٌ مررتُ بالذي ضربَ، أي الذي ضربهُ، فيكونُ التقديرُ في الآيةِ تَمَامًا على الذي أحسنه اللهُ إلى موسى من الرّسالةِ (النحاس، 1988: 108/2).

وممّا يُعرّزُ مذهبَ الكوفيّين في جوازِ حذفِ الصلّةِ معَ غيرِ "أي"، وإن لم تطلِ الصلّةُ قولُ

الشاعر:

مَنْ يُعِنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ      وَلَمْ يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

(البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهري، د ت: 144/1) والتقدير: بما هو سَفَهُ، فحذفَ العائدَ من الصلّةِ إلى الموصولِ "هو"، معَ أنّ الصلّةَ لم تطلْ، إذ لم تشتملْ إلا على المُبتدأ والخبرِ (ينظر ابن هشام، 1980: 119/1 . 120). وممّا يُعرّزه أيضًا قولُ الآخر:

لَا تَتَوَّ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ      إِلَّا نَفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

(البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الأشموني، د ت: 127/1) والتقدير: إلا الذي هو خيرٌ، فحذفَ العائدَ إلى الموصولِ من جملةِ الصلّةِ، وهو "هو" المُبتدأ، معَ أنّ الصلّةَ قصيرة، إذ لم تشتملْ إلا على المُبتدأ والخبرِ.

ويُعرّزه، كذلكَ، قراءةُ الضحّاك وإبراهيم بن أبي عبلة (أبو حيان، د ت: 123/1)، ومالك بن دينار وابن السّمّاك (الأشموني، د ت: 127/1) قولُ الله تعالى: { مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ } (البقرة: 26). وهي في المصحف بالنصب: بعوضةٌ بالرفع، والتقدير: مَثَلًا ما هو بعوضةٌ. ويجوزُ على هذه



القراءة أيضاً أن تكون " ما " زائدة أو صفة، و "هو بعبوسة" وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق، ويجوز أيضاً أن تكون ما استفهامية مبتدأ، وعبوسة هي الخبر (أبو حيان، د ت: 123/1. وينظر: العكبري، د ت: 43/1).

ووازن الزجاج بين قراءة {تماماً على الذي أحسن}، وقراءة {مثلاً ما بعبوسة} بالرفع في الموضعين، فذكر ابتداءً أن الرفع في عبوسة جائز في الإعراب، ولكنه لا يحفظ من قرأ به، ولا يعلم هل قرأ به أحد أم لا، وأن "أحسن" قرئ مرفوعاً، ثم ذكر أن الرفع في أحسن أقوى؛ لأن الذي أطول، وليس للذي مذهب غير الأسماء (الزجاج، 104/1: 1994). يريد أن لفظ (الذي) أطول من لفظ "ما"، وأن الذي لا يستعمل إلا اسماً موصولاً، وأما لفظ "ما" فغير طويل، وأنه يكون اسماً وغير اسم، ولذلك قوي الرفع مع الذي لطوله، ولم يكن كذلك مع "ما" لقصره، وتعدد مذاهبه.

وفي اعتقادي أن قراءة الرفع قوله تعالى: {مثلاً ما بعبوسة} قوية كقوة رفع {تماماً على الذي أحسن}، ووجه قوتها أنها لغة معزوة إلى تميم، قال النحاس: "وحكي أنه سمع روية يقرأ: {إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعبوسة} بالرفع، وهذه لغة تميم" (النحاس، 1988: 204/1). وعلى كل حال فالحذف في مثل هذه الحالة نادر (السيوطي، 1992: 312)، شاد عند البصريين (ابن هشام، 1980: 119).

### (ج) عائد الصلة " الهاء " :

**نص النحاة على الأحوال التي يقع فيها الهاء ضميراً عائداً من الصلة إلى الموصول، وأن هذا الضمير يكون في محل نصب أو جرّ، وبسطوا القول في ذلك كله، كما نصوا على الأحوال التي يجوز فيها أن تحذف، والأحوال التي لا يجوز فيها حذفه (ينظر: الأشموني د ت: 127/1 وما بعدها)، وأشاروا إلى أن حذفه قبيح في أكثر الكلام، غير أن هذا الحذف يحسن بسبب طول الكلام بالموصول وصلته (السهيلي، د ت: 310 . 311)، قال المبرد (المبرد، د ت: 122/3): " فحذفت الهاء لطول الاسم، كقولك: الذي ضربت زيد، وإن شئت جئت بها "، وقال ابن السراج (ابن السراج، 1985: 270/2): " إلا أن حذف الهاء في صلة الذي حسن؛ لأنهم استنقلوا اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة: فعل وفاعل ومفعول، فصرن مع الذي أربعة أشياء تقوم مقام اسم فيحذفون الهاء لطول الاسم " . وقال في موضع آخر (ابن السراج، 1985: 337/2): " وإنما جاز حذف الهاء إذا كانت ضمير الذي؛ لأنها حينئذ لا يتم الذي إلا بها، فتحذف منه لطول الاسم " . وقال السيوطي في أثناء مناقشته حذف الهاء في غير صلة الموصول (السيوطي، 1992: 310/1): " والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة " .**

ومن الشواهد على حذف عائد الصلة قوله تعالى: { أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا } (الفرقان: 41)، والتأويل: بعثه، فحذف العائد، وهو الهاء؛ لأنَّ الاسم الموصول طال لاجتماعه من أربعة أشياء هي: الذي والفعل والفاعل والمفعول (العكبري، 1995: 125/2). وقوله تعالى: { خُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ } (البقرة: 63)، والتقدير: ما آتيناكموه، فحذف الهاء تخفيفاً؛ لطول الموصول بصلته؛ ذلك لأنَّ طول الكلام يتناسب مع الحذف (الأنباري، 1980: 89/1، و 127). وقوله تعالى: { أَوْ لَوْ يَرَوْنَا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ آيِدِينَآ } (يس: 71)، أي: عملته (الأشموني د ت: 127/1)، فحذف الهاء لطول الموصول بصلته. وقوله تعالى: { وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ } (البقرة: 143)، أي: هداهم الله، فحذف ضمير المفعول العائد إلى الموصول (الأنباري، 1980: 127/1).  
 وإذا كان الاسم الموصول وصلته المركبة من الفعل والفاعل والمفعول بمنزلة اسم واحد، فلم يحق الحذف العائد، ولم يلحق غيره من هذه المركبات؟ فالجواب أنَّ العائد ضمير المفعول، والمفعول فضلة في الجملة، وغيره من أركان الصلة لازم في الجملة، فكان حذف ما كان فضلة في الجملة أولى من حذف ما كان لازماً فيها (الأنباري، 1980: 127/1)، وحمل ضمير الجر على ضمير النصب للشاكلة، وطردها للباب على نمط واحد.

## 2. خبر المبتدأ:

الأصل في خبر المبتدأ أن يذكر، إلا أنه قد يُحذف، إما جوازاً وإما وجوباً، وقد نصَّ النحاة على مواضع ذلك (الطواني، 1980: 162 . 163). وما يعيننا في هذه المباحثة الكشف عن الحذف المتعلق بطول الكلام، وذلك بعد لولا، وإذا كان المبتدأ اسم معنى، كألفاظ القسم واليمين، ففي هذين الموضعين يجب حذف الخبر، ويمتدح إظهاره، والعلّة طول الكلام بلولا وجوابها في الموضع الأول، وبالقسم وجوابه في الموضع الثاني. قال الأنباري (الأنباري، 1980: 90/1) معلقاً على قوله تعالى: { فَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ } (البقرة: 64): " و { فَضَّلَ اللَّهُ } مرفوع بالابتداء عند البصريين، وخبره محذوف، أي موجود أو كائن، ولا يجوز إظهاره لطول الكلام بجواب (لولا)، وهو قوله: { لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ } ونظيره حذف خبر المبتدأ في قوله تعالى: { لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ } (الحجر: 72)، فإنَّ { لَعَمْرُكَ } مبتدأ، وخبره محذوف، ولا يجوز إظهاره لطول الكلام بجواب القسم."

وإذا كان الأنباري قد جعل طول الكلام هنا علّة لحذف الخبر وجوباً، فقد ذهب غيره إلى أنَّ الخبر قد انحذف في الموضع الأول؛ لكون المبتدأ لفظاً من ألفاظ القسم الصريحة، وفي الثاني؛ لكثرة استعماله في الكلام (سيبويه، 1977: 129/2)، أو " لأنَّ العرب استغنت عن إظهاره بأنَّهم إذا

أرادوا ذلك جاؤوا بـ (أن)، فإذا جاؤوا بها لم يحذفوا الخبر " (النحاس، 1988: 233/1)، أو لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ (السيوطي، 1992: 41/2)، أو لكونه كونا عاما، لذا فإذا كان الخبر بعد لولا كونا خاصا فيذكر الخبر، كالحديث: " لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم " (تنظر روايات الحديث في العسقلاني، د ت: 188/4 . 189).

وكون ما بعد لولا مبتدأ خبره محذوف هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أن المرفوع بعدها ليس مبتدأ، وإنما ارتفع بها، كما يرتفع الفاعل بالفعل (الفراء، 1980: 404/1)، وعليه فلا حذف في الكلام، ولا تقدير بأثر من طول الكلام، وهو ما نميل إلى الأخذ به؛ لقربه وسلامته من التأويل. وإذا كان المبتدأ من ألفاظ القسم الصريحة نحو: لعمرك، فيرى الفراء أن جوابه هو الخبر، وأنه لا يحتاج إلى تقدير خبر آخر (الفراء، 1980: 247/2، و 412)، ورد الاسترلابادي ذلك؛ لأن (العمر) يعني البقاء، فهو مقسم به، وجوابه مقسم عليه، فكيف يكون ذلك؟ (الاسترلابادي، 1979: 336/2).

وتم موضع ثالث يحذف فيه خبر المبتدأ لطول الكلام، وهو أن يكون المبتدأ موصولا اسميا أو موصولا حرفيا، والخبر واقع ضمن جملة الصلة، فيحذف عندئذ طول الكلام بصلة كل منهما. مثال الأول قوله تعالى: { لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السَّحْرِ } (طه: 73)، فيجوز في (ما) أن يكون في تقدير مبتدأ، وخبره محذوف مستغنى عن ذكره؛ لطول الكلام بالصلة، والتقدير: ما أكرهتنا عليه مغفور لنا. ويجوز فيه أيضا أن يكون في موضع نصب بالعطف على قوله: خَطَايَانَا (الأنباري، 1980: 149/2). وأشار العكبري إلى ذين الوجهين، دون ذكر علة حذف الخبر. ومثال الثاني أشار إليه الأنباري في أثناء وقوفه على إعراب المصدر المؤول في قوله تعالى: { قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا } (الكهف: 86)، وهو أن المصدر المؤول من أن وصلتها في موضع رفع " على تقدير مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: إِمَّا الْعَذَابُ وَقَعَ مِنْكَ فِيهِمْ، وَإِمَّا اتَّخَذَ أَمْرٌ ذِي حُسْنٍ وَقَعَ فِيهِمْ، فَحُذِفَ الْخَبْرُ لَطُولِ الْكَلَامِ بِالصَّلَةِ " (الأنباري، 1980: 115/2).

ولعل مراد الأنباري من طول الكلام بالصلة طول (أن) بصلتها، ووجه ذلك هو أن (أن) وصلتها بمنزلة اسم واحد متركب من أن والفعل والفاعل والمفعول، كما طال (الذي) بصلته لاجتماعه من أربعة أشياء هي: الذي والفعل والفاعل والمفعول، فحذف الخبر لذلك.

### 3. رابط الخبر بالمبتدأ:

يوجب النحاة أن يرتبط الخبر بالمبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية بضمير يطابق المبتدأ، كقولك: أخوك قام، وأخوك قاما، وإخوتك قاموا، وأنه يمتنع أن تقول: أخوك قام، تريد: قام أحدهما؛ لأنَّ الكلام مبني على التنثية، وليس في الخبر ما يرجع إليهما، ولكن مثل هذا الكلام يكون قويا جائزا في حال واحدة هي أن يطول الكلام بعد المبتدأ، كأن تعطف على الخبر، فتقول: أخوك قام وقعد، فتحمل " قام وقعد " على معنى الأخوين، تريد أن أحدهما قام والآخر قعد، قال ابن السراج (ابن السراج، 1985: 310/2): " لو قلت: أخوك قام، وأنت تريد: قام أحدهما، لم يكن كلاما؛ لأنك ابتدأت الأخوين، ولم تجئ في خبرهما بما يرجع إليهما، فلذلك لم يجر هذا، ولو قلت: أخوك قام وقعد، فحملت " قام وقعد " على معنى الأخوين كان هذا أقوى؛ لأنَّ الكلام كلما طال جاز فيه ما لا يجوز فيه إذا لم يطل "

#### 4. نون اسم الفاعل مثنى ومجموعا:

ينثى اسم الفاعل ويجمع، وتدخله الألف واللام والنون، فيجوز فيه إثبات النون وإعماله، فيقال: الضاريان زيدا، والمكرمون أخاك، كما يجوز إثبات الألف واللام وإسقاط النون، وحينئذ لا بد من الإضافة والجر، فيقال: هما الضاربا زيدا، وهم المكرمو أخيك، وأما إعماله مع الحذف فممتنع في المثنى عند المبرد (المبرد، د ت: 147/4) جائز فيه وفي المجموع عند غيره (ينظر: البركلي، 1998: 422، والسيوطي، 1992: 167/1)، لا على سقوط النون للإضافة، لأنَّ الألف هاهنا لا تعاقب النون، وإنما على نية إثبات النون المحذوفة لطول الكلام، قال سيبويه (سيبويه، 1977: 186/1) في قول الشاعر:

الحافظو عورة العشيِّرة لا  
يأتيهم من ورائنا نطف

(البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في الديوان: 115) " لم يحذف النون للإضافة، ولا يُعاقب الاسم النون، ولكن حذفها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر "، أي أن النون لم تحذف من (الحافظو عورة) للإضافة معاقبة الألف واللام، لأنَّ الألف واللام في الاسم المشتق لا تعاقب النون في المثنى والمجموع، وإنما لأنَّ الكلام طال بالألف واللام؛ لكونها بمعنى الذي، فصار ما بعدها صلة لها، وما بعدها أعني (حافظو عورة) بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنَّ (عورة) اسم متمم لمعنى (حافظو)، فطال بذلك، فسقطت النون تخفيفا، كما سقطت من مثنى الذي وجمعه تخفيفا لما طالا بصلتيهما. وأشار المبرد إلى مثل ما أشار إليه سيبويه، ومائل حذف النون من المشتق معرفا بحذفها من تنثية (الذي) وجمعه، فذكر أن الشاعر "

لم يرد الإضافة، فحذف النون بغير معنى فيه. ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ، ولكنه حذف النون لطول الاسم؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له " (المبرد، د ت: 145/4 . 146).  
ومما يعدُّ شاهداً أيضاً على إعمال الوصف المجموع معرفاً بالألف واللام، ساقطةً منه النون لا للإضافة، وإنما تخفيفاً لطوله بالصلة قراءة قول الله تعالى: { والمقيم الصلاة } (الحج: 35)، بنصب (الصلاة) مفعولاً به لاسم الفاعل، قال العكبري معلقاً على هذه القراءة: (العكبري، د ت: 942/2): " الجمهور على الجر بالإضافة. وقرأ الحسن بالنصب، والتقدير: والمقيم، فحذف النون تخفيفاً لا للإضافة " (وينظر: أبو حيان 1997: 187/3). وذكر الفراء (الفراء، 1980: 225/2) وجهاً آخر حمل عليه جواز نصب (الصلاة) مع حذف النون، وهو حمل الاثنين والجمع على المفرد؛ " لأنَّ العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخذ حقه، فينصبون الحق، لا يقولون ذلك إلا والنون مفقودة، فبنا الاثنين والجميع على الواحد، فنصبوا بحذف النون، والوجه في الاثنين والجمع الخفض؛ لأنَّ نونهما قد تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت، وهي في الواحد لا تظهر، فذلك نصبوا ".  
5 . عامل المفعول به في باب التحذير:

ذكر سيبويه أنَّ المفعول به في باب التحذير إما أن يُفرد، فحينئذٍ يجوز حذف عامله، نحو: رأسك، ونفسك، والجدار، ويجوز إظهاره، نحو: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار، وإما أن يُثنى بذكر شيء ثانٍ معطوفٍ عليه، وحينئذٍ يجب حذف عامله لطول الكلام بالعاطف والمعطوف، ولشبهه بـ (إياك)؛ لأنَّ الفعل مع إياك لا يجوز إظهاره، لكثرة استعمال (إياك) في كلامهم، قال (سيبويه، 1977: 275/1): " ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يُحذر أن يدركه الليل... ومن ذلك قولهم: ماز رأسك والسيف، كما تقول: رأسك والحائط، وهو يُحذر، كأنه قال: اتق رأسك والحائط. وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا؛ لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إياك، ولم يكن مثل إياك لو أفردته؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك، فشبهت بإياك حيث طال الكلام، وكان كثيراً في الكلام ".  
فالذي يظهر من كلام سيبويه أنَّ المفعول الأول صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كما أنَّ إياك بدل من اللفظ بالفعل، وفي كلتا الحالتين يُضمر الفعل، غير أنَّ الفعل مع إياك وحده يُضمر وجوباً لكثرة استعماله، ومع المفعول الأول وحده لا يُضمر وجوباً، وإنما يُضمر وجوباً إذا ثني بأن يُعطف عليه مفعول آخر، وحينئذٍ يطول الكلام بالعاطف والمعطوف، فيضمر الفعل تخفيفاً من هذا الطول؛

ذلك لأنَّ الحالَ يستدعي مثلَ هذا التَّخْفِيفِ، لِانحصارِ المعنى في المفعولِ بهِ، إذ لا وقتَ كافياً لدى المتكلِّمِ للنطقِ بعناصرِ التركيبِ كُلِّها لطولِهِ، فيُلقي المتكلِّمُ بعضُها، وهو الفعلُ؛ لدلالةِ الحالِ عليه.

#### 6. اللامُ في جوابِ القسمِ:

تلتزمُ اللامُ في جوابِ القسمِ معَ " قد " إذا كانَ الفعلُ ماضياً مُثبِتاً غيرَ جامدٍ كقوله تعالى: { تَأْتِيهِمْ لِقَاءُ رَبِّهِمْ أَتْرَكَنَّهُمْ خَالِبِينَ } (يوسف: 51)، وتلتزمُ اللامُ وحدها إذا كانَ جوابُ القسمِ جملةً اسميةً كقوله تعالى: { فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّكَ وَالشَّيَاطِينَ... ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا } (مريم: 68). وقد تحذفُ اللامُ أو قد أو هما معاً، إلاَّ أنَّ النَّحْوِيِّينَ حكموا على هذا الحذفِ تارةً بالضعفِ وبالغرابيةِ، وأخرى بالحُسْنِ والصَّحَّةِ، تبعاً لطولِ الكلامِ بينِ القسمِ وجوابِهِ. فإن كانَ الكلامُ طويلاً فالحذفُ حَسَنٌ، وإلاَّ فهو ضعيفٌ، قال ابنُ السَّرَّاجِ (ابن السراج، 1985: 278/1): " وقال: يجوزُ في الشَّعرِ: أشهدُ أنَّه ذاهبٌ، يشبهُه بقوله: واللهُ أنَّه ذاهبٌ؛ لأنَّ معناه معنى اليمينِ، كما أنَّه إذا قال: أشهدُ أنَّه ذاهبٌ، ولم يذكرِ اللامَ لم يكنْ ابتداءً، وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلاَّ باللَّامِ، ومثلُ ذلك في الضعفِ: علمتُ أنَّ زيدا ذاهبٌ، كما أنَّه ضعيفٌ: قد علمتُ عمرو خيراً منك، ولكنَّهُ على إرادةِ اللامِ، كما قال تعالى: { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا } (الشمس: 9)، وهو على اليمينِ، وكان في هذا حَسَنٌ حينَ طالَ الكلامُ، يعني أنَّ التَّأْوِيلَ { وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا } (الشمس: 1)، لقد أفلحَ."

فألذي يتبدى من كلامِ ابنِ السَّرَّاجِ، كما يظهرُ من تمثيلِهِ مُؤصَّلاً لكسرِ ألفِ إنَّ وفتحها، أنَّه يُوزانُ بين أنماطِ تركيبيةٍ تلتزمُ معها كُلُّها اللامُ كما تلتزمُ معَ القسمِ إذا كانَ جوابُهُ جملةً اسميةً، أو جملةً فعليةً مقترنةً بـ " قد " وكما تلتزمُ معَ الفعلِ القلبيِّ مُعلِّقاً عن العملِ مُبتدأً بهِ، نحو: قد علمتُ عمرو خيراً منك، ولكنَّ لما لم تُذكرِ اللامُ في ذلكَ كلِّه كانتَ هذه التراكيبُ ضعيفةً، كما كانَ جوابُ القسمِ قبيحاً ضعيفاً دونَ اللامِ في نحو: واللهُ أنَّه ذاهبٌ؛ لعدمِ استتالةِ الكلامِ بينِ القسمِ وجوابِهِ، وأمَّا إذا استتالَ الكلامُ بينِ القسمِ وجوابِهِ، كما استتالَ بينِ وَالشَّمْسِ وَقَدْ أَفْلَحَ " في قوله تعالى: { وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا \* وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا \* وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا \* وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا \* وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا \* وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَاهَا \* وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا \* فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا \* قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا } (الشمس: 1-9)؛ فيكونُ حذفُ اللامِ من الجوابِ حَسَنًا ليسَ ضعيفاً ولا قبيحاً، والتقديرُ: وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا لَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا.

وكانَ المبرِّدُ (المبرد، د ت: 337/2)، والزَّجَّاجُ (الزجاج، 1994: 331/5) قبلَ ابنِ السَّرَّاجِ وقفَا على القسمِ في سورةِ الشَّمْسِ، وذكرَا أنَّ الجوابِ { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا }، وأنَّ اللامَ حُذِفَتْ لطولِ الكلامِ، ثُمَّ قرَّرا أنَّ الكلامَ كُلِّما طالَ كانَ الحذفُ أجملَ، وصارَ طولُهُ عوضاً من المحذوفِ.

غير أن الزجاجي لم يذهب إلى أن إضمار اللام في قوله: { قَدَّ أفلحَ مَنْ زَگاها } أثر من آثار طول الكلام، وإنما " لدلالة (قد) عليه؛ لأنها مؤكدة، واللام للتوكيد " (الزجاجي، 1985: 86). وأشار ابن مالك (ابن مالك، دت: 166) إلى ما أشار ابن السراج، فقرر أن وقوع الجواب جملة اسمية دون اللام، أو وقوعه فعلاً ماضياً عارياً من " قد " و " اللام " دون استطالة الكلام بين القسم وجوابه غريب نادر؛ لأن ذلك لا يكاد يوجد إلا في ضرورة الشعر، أو في كلام مستطال، وذكر من الأول قول الشاعر:

تالله هان على السائلين ما دهيت به نفوس أبت إلا الهوى ديناً

(البيت من البسيط، وهو مضطرب الوزن، ولم أقف عليه في كتاب إلا عند ابن مالك) والتقدير: تالله لقد هان، إذ حذف اللام وقد ضرورة على الرغم من كون الجواب فعلاً ماضياً مثبتاً، وذكر من الثاني قوله تعالى: { والسماوات ذات البروج \* واليوم الموعود \* وشاهد ومشهود \* قتل أصحاب الأخدود } (البروج: 1 . 4)، والتقدير: لقد قتل (وفي النحاس، 1988: 191/5) " التقدير لقتل أصحاب الأخدود " من غير قد، وقول الشاعر:

ورب السموات العلى ويروجها والأرض وما فيها المقدر كائن

(البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في السيوطي، 1992: 248/4) أي للمقدر كائن. فهذا والذي قبله لم يعد نادراً عند ابن مالك لاستطالة الكلام بين " والسماوات " وجوابه " قتل "، وبين " ورب السموات " وجوابه " المقدر كائن".

ومنع المبرد (المبرد، دت: 2 / 337) أن يكون { قتل أصحاب الأخدود } جواب القسم وأن اللام حذفت طول الكلام، وذهب إلى أن قصة أصحاب الأخدود اعترض بها توكيداً بين القسم { والسماوات } ، وجوابه وهو قوله: { إن بطش ربك لشديد } (البروج: 12)، قال: " وإنما وقع القسم على قوله: { إن بطش ربك لشديد }، وقد قال قوم: إنما وقع على { قتل أصحاب الأخدود }، وحذفت اللام لطول الكلام. وليس القول عندنا إلا الأول؛ لأن هذه الاعتراضات توكيدية ". وبهذا القول قال الزجاج أيضاً (الزجاج، 1994: 307/5).

وما ذهب إليه المبرد من أن الجواب { إن بطش ربك لشديد } وجه كان أشار إليه الأخفش ضمن ثلاثة وجوه في تعيين جواب { والسماوات }، أما الوجه الثاني فهو أن { قتل أصحاب الأخدود }، وأما الثالث فعلى التقديم والتأخير، كأثمة قال: قتل أصحاب الأخدود والسماوات ذات البروج (الأخفش، 1981: 535/2). وأشار أبو جعفر النحاس إلى الوجه الثالث مما ذكره الأخفش، ونسبه إلى أبي حاتم السجستاني، ونقل عنه أن أصل التركيب: قتل أصحاب الأخدود والسماوات ذات البروج، أي أن القسم ملغى لا جواب له، وإن كان مبتدأ به، لكونه في حكم المؤخر، وهذا غلط عند النحويين؛ لأن

القسم إذا ابتدئ به لم يجز أن يلغى، ولا ينوى به التأخير، إلا أن يتوسط أو يتأخر فحينئذ يجوز أن يلغى، وذهب النحاس إلى أن الجواب قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ } (البروج: 10). وذهب الزمخشري مذهباً آخر في جواب { وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ }، وهو أنه محذوف دل عليه قوله: { قَتَلَ أَصْحَابَ الْأُخْدُودِ } " كَأَنَّهُ قِيلَ: أَقْسَمُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنَّهُمْ مَلْعُونُونَ، يَعْنِي كِفَارَ قَرِيشٍ، كَمَا لَعِنَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ " (الزمخشري، 1972: 237/4). وذهب الأنباري في أحد قوليه (الأنباري، 1980: 505/2)، وقوله الثاني هو أن الجواب: إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ، وهو قول المبرد كما سبق )، وتبعه العكبري إلى أن الجواب محذوف، وأن تقديره: لَتُبْعَثَنَّ (العكبري، د ت: 1280/2. وينظر: أبو حيان، د ت: 450/8).

والذي نختاره من بين ستة الأقوال السابقة في جواب { وَالسَّمَاءِ } مما وقفت عليه أن الجواب { قَتَلَ أَصْحَابَ الْأُخْدُودِ }، والتأويل: لَقَدْ قَتَلَ، وحذفت اللام وقد طول الكلام، كما حذفت لطلوه في { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَاها }، وهو اختيار أبي حيان أيضاً.

#### 7. حرف الجرِّ مع (أن) و (أن):

يكثر حذف حرف الجرِّ مع (أن) و (أن) وبحسن، حتى إنَّ النحويين جعلوه قياساً فصيحاً؛ لكثرة استعمال الجارِّ معهما. وهذا الحذف مشروط بعدم اللبس، وتعيين الجارِّ؛ لئلا تتدافع المعاني، وتتشابك تعديات الأفعال. وإما حسن حذف الجارِّ هنا لطول الكلام طلباً للتخفيف (الأنباري، 1980: 213/2)، ذلك أن (أن) و (أن) مصدريتان تطولان بصليتهما، كما يطول (الذي) وأخواته بصليته، وكلما طال الكلام حسن الحذف، ولهذا لو سبك منهما ومن صليتهما مصدران لم يجز حذف حرف الجرِّ؛ لعدم طول الكلام، فيجوز: عجبت أن تفعل كذا، أو أنك شاعر، تريد: عجبت من أن تفعل كذا، وعجبت من أنك شاعر، ولا يجوز: عجبت فعلك، ولا شاعرتك، تريد: من فعلك، ومن شاعرتك؛ للطول في الأول، وعدمه في الثاني.

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: { فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا } (البقرة: 229)، والتقدير: في أن يتراجعا (الفراء، 1980: 148/1) فحذف (في) لطول أن بصليتها، ومنه أيضاً { أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا } (البقرة: 282)، وقوله: { أَلَا إِنَّ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ } (القلم: 14). وهذه قراءة حمزة كما في أبي حيان، د ت: 310/8. والذي في المصحف: أن كان، والتقدير في الآية الأولى: لأن تَصِلَ، وفي الثانية: لأن كان ذا مال (سيبويه، 1977: 476/3). ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: { وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ أَنَّهُمْ } (المؤمنون: 60)، أي: وجلة من أنهم (الفراء، 1980: 238/2)، فحذف في الجميع حرف الجرِّ لطول الكلام قبل أن وأنَّ لطلولهما بصليتهما.



وقد يُحذفُ حرفُ الجرِّ و (أن) معاً قبلَ الفعلِ المضارعِ، والعلَّةُ أيضاً طولُ أنِ بِصِلَتِهَا، ويستتبعُ هذا الحذفَ ارتفاعُ الفعلِ بعدَ أنِ كانَ منصوباً. وهذا التعليلُ أحدُ أربعةِ أوجهٍ عندَ الأنباريِّ (الأنباري، 1980: 101/1) احتمَلها رفعُ الفعلِ المضارعِ (تعبُدون) في قولهِ تعالى: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ } (البقرة: 83). فقد ذهبَ الأنباريُّ إلى أنَّ التقديرَ: بأنِ لا تَعْبُدُوا، فلَمَّا حذفتِ الباءُ وأنِ لطولِ الكلامِ ارتفعَ الفعلُ، وماتلَّهُ بقولِ الشاعرِ:

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى      وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي

(البيت من الطويل، وهو لطرفة في ديوانه، 1961: 43) فأرادَ الشاعرُ أنِ أحضَرَ، فلَمَّا حذفتِ أنِ رفعَ الفعلِ. ويروى البيتُ بنصبِ أحضَرَ، بإضمارِ أنِ، وهو ضعيفٌ عندَ البصريينِ شادُّ، مقيسٌ عندَ الكوفيِّين (البغدادي، د ت: 57/1 . 58).

والوجهُ الثاني ممَّا ذكره الأنباريُّ في رفعِ (تعبُدون) أنَّه جوابُ قسمٍ لقولهِ: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ }؛ لأنَّ أخذَ الميثاقِ بمعنى القسمِ والاستحلافِ، بمنزلةِ وألله. وهذا الوجهُ قاله جماعةٌ من النحويِّين ( ينظر: الفراء، 1980: 53/1 والزجاج، 1994: 162/1 والعكبريُّ، د ت: 83/1 وابن هشام، 1972: 528). والوجهُ الثالثُ أنَّ (لا) نفي، والمرادُ بها النهيُّ، والقولُ مضمرٌ، ويرتفعُ الفعلُ بعدَ القولِ على الاستئنافِ، والتقديرُ: قلنا لهم: لا تَعْبُدُونَ. وأصلُ هذا القولِ للأخفش (الأخفش، 1981: 126/1). والوجهُ الرابعُ أنَّ { لا تَعْبُدُونَ } في موضعِ نصبٍ على الحالِ، والتقديرُ: أخذنا ميثاقَهُم مُوحِّدين. وأضافَ العكبريُّ وجهاً خامساً، وهو أنَّ تكونَ الحالُ محذوفةً؛ والتقديرُ: أخذنا ميثاقَهُم قائلينَ كذا وكذا، وحذفتِ القولِ في الكلامِ كثيرٌ كثيرٌ (العكبري، د ت: 84/1).

وذكرَ الأنباريُّ (الأنباري، 1980): أنَّ قولهُ تعالى: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ } (البقرة: 84) مثلُ { لا تَعْبُدُونَ } في أنَّ التقديرَ: بأنِ لا تسفكوا، فحذفتِ حرفُ الجرِّ وأنِ لطولِ الكلامِ، فارتفعَ الفعلُ، وفي جميعِ وجوهِهِ أيضاً. ومثلُهُما كذلكِ قولهُ تعالى: { وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ مَارِدٍ \* لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى } (الصافات: 7 و 8)، في أنَّ التقديرَ: أنِ لا يسمَعوا، ذكرَ ذلكَ الأخفشُ، وماتلَّهُ بشعرٍ طرفه السابقُ قالَ معلقاً على الآية: " إن شئتَ جعلتَ { لا يسمَعونَ } مبتدأً . يريدُ مستأنفةً . وإن شئتَ قلت: هو في معنى أنِ لا يسمَعوا، فلَمَّا حذفتِ (أنِ) ارتفعَ... قالَ الشاعرُ... " وأنشدَ البيتَ (الأخفش، 1981: 126/1)، فحذفتِ أنِ لطولِها بصِلَتِهَا، فرفعَ الفعلُ.

## 8 . الباءُ في كَيْتُونَةٍ:

ذَكَرَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَصَادِرِ " كَان " الْكُونِ وَالْكَيْنُونَ، ثُمَّ اختلفوا في أصل المصدر الكينونة. فذهب بعضهم إلى أنه كان ينبغي أن يكون كُونُونَ؛ لكون عينه واوا، ولكنها، لما قلت في مصادر بنات الواو، وكثرت في مصادر بنات الياء، ألحقت بالذي هو أكثر مجيئاً، والذي سهل ذلك كون الواو والياء متقاربتين المخرج، وذهب الخليل إلى أن الأصل فيه أن يقال: كيونونة، فالتقت فيها الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، ثم خفقت الياء، فصارت كينونة، على وزن فيعولة، غير أن الخليل لم يعنل لهذا التخفيف (ابن منظور، د، ت: كان، 12/ )

وأشار العكبري إلى كينونة، وإلى التخفيف الذي لحق اللفظ، بحذف إحدى ياءيه، وذكر أن التخفيف فيه " كان لطول الكلمة "، يريد بطولها كثرة أحرفها (العكبري، د، ت: 56/1).

9. قُبِحَ الحذف:

وإذا كان ما سبق قد كشف عن جواز الحذف وحسنه لطول الكلام، فإن الأمر ليس كذلك مطلقاً. فقد يكون طول الكلام مما يقبح له الحذف. فالسهيلي (السهيلي، د، ت: 336) ذكر أن حذف الجار من نحو: أمرتك الخير، إنما جاز؛ لأن المأمور به حدث، لا جسم وجوهر، فإن كان جسماً، أو جوهرًا يمتنع الحذف، نحو: أمرتك بزيد؛ ولأن الفعل اتصل بالمجرور، فإن تباعد منه، وطال الكلام امتنع الحذف، وقبح، ووجب إثبات الجار، كقولك: أمرت الرجل يوم الجمعة بالخير؛ " لأن المعنى الذي من أجله حذفت الياء ليس بلفظ، وإنما هو معنى في الكلمة، وهو ما تضمنته من معنى كلفتك، فلم يقو على الحذف إلا مع القرب من الاسم ". على أن حذف الجار من نحو: أمرتك

الخير، ويُقدِّفونَ الحجارَةَ، ومررتُ زِيدًا، لا يجوزُ إلاَّ وفقَ مذهبِ بعضِ النحاةِ منهم الكسائيُّ (النحاس 1988: 390/2)، والفرَّاءُ (الفرَّاء، 1980: 93/2 . 94، و 383)، أما البصريُّونَ فلا يُجيزونَ ذلكَ.

ولعلَّ هذه المسألة، أعني مسألة إثباتِ الجارِّ وحذفِهِ من المسائلِ النحويَّةِ التي تحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لانتشاعِ مسالكِها، ووفرةِ النصوصِ التي تكشفُ عن أنَّ نحوَ: أمرتُكَ زِيدًا، وتَمُرُّونَ الدِّيارَ، ويُقدِّفونَ الحجارَةَ، جاءَ وافرًا غزيرًا في النصوصِ الفصيحةِ (ينظر: ابن منظور، د ت: " حسد " 149/2، و " شدد " 234، و " شهد " 234، و " طرد " 268، و " عقد " 296، و " غرد " 324، و " قعد " 357، و " جوز " 153/2، و " خير " 265، و...)، وليسَ كما ذكرَ النحاةُ من إنَّ " هذا الضربُ من سقوطِ حرفِ الجرِّ سماعيٌّ لا يُقاسُ عليه، إذ جاءَ في نصوصٍ فصيحةٍ محدودةٍ، وليسَ بمطلقٍ " (الحلواني، 1980: 45).

### ثانياً . الإعرابُ والبناءُ:

تُعالجُ هذه المُباحثَةُ أثرَ طولِ الكلامِ في إعرابِ الكلمةِ، أو بنائها. فقد وجدتُ النحويِّينَ يعتلِّونَ بهذه العلةِ؛ لتبريرِ الحركةِ الإعرابيَّةِ، وهو ما يمكنُ أن يُعدَّ . ولو من وجهٍ . عاملاً من العواملِ النحويَّةِ اللفظيَّةِ التي أغفلَ ذكرها النحاةُ ضمنَ سياقِ حديثهم عن العاملِ، وعن أنَّ الحركةَ الإعرابيَّةَ إنما تكونُ بأثرٍ من عاملٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ. وقد جاءتْ إشاراتُهُم إليه إشاراتٍ عابرةٍ في أبوابِ نحويَّةٍ شتى. وهذا بيانُ مسائلِ هذه المُباحثَةِ:

### 1 . اسمُ لا النافيةُ للجنسِ:

يختلفُ النحويُّونَ في إعرابِ اسمِ لا النافيةِ للجنسِ إذا كانَ عاملاً فيما بعدهُ، على خمسةٍ مذهبٍ، وأحدُ هذا المذهبِ مبنيٌّ على طولِ هذا الاسمِ، أو عدمِهِ . فالمذهبُ الأوَّلُ جوازُ بناءِ الاسمِ إذا كانَ مطوَّلاً، نحو: لا قاتلَ قولاً حسناً، ولا ضاربَ ضرباً كثيراً. وهو مذهبُ الكوفيِّينَ . ووجهُ طولِ الاسمِ هاهنا عملُهُ فيما بعدهُ، ووصفُ معمولِهِ، وكلا الأمرينِ مُتمِّمٌ لمعناه، مُرتبطٌ به، ولا يخفى أنَّه لو أعربَ منوناً . وفقَ المذهبِ الثاني، وهو مذهبُ الجمهورِ المتمثِّلِ في تنوينهِ وإعرابهِ مطلقاً طالَ الاسمُ أو لم يطُلْ . فقيلَ: لا قاتلاً قولاً حسناً، ولا ضارباً ضرباً كثيراً لأدَّى إعرابهُ منوناً إلى زيادةٍ في طولِهِ، فتركَّ تنوينُهُ تخفيفاً من ثقلِ التنوينِ وطولِ الاسمِ بما بعدهُ (ينظر: ابن السراج، 1985: 407/1). والمذهبُ الثالثُ جوازُ تنوينهِ وتركِهِ، والتركُ أحسنُ، إجراءً له مجرى المُفردِ في البناءِ، لعدمِ الاعتدادِ بالمعمولِ من حيثُ إنَّه لو حذفَ لبقِيَ الكلامُ

صحيحاً، وهو مذهب ابن كيسان. والمذهب الرابع، وهو مذهب ابن مالك، جواز ترك التتوين بقلّة تشبيهاً باسمها إذا كان مضافاً، لا بناءً، كقول الشاعر:

أُراني . ولا كُفرانَ لله . آيَةً لِنَفْسِي قَدْ طالَبْتُ غيرَ مُنيلِ

(البيت من الطويل، وهو لابن الدمينه في ديوانه، 1959: 86) فقد حذف الشاعر التتوين في قوله: ولا كُفرانَ؛ لكونه عاملاً في الجارّ والمجرور "الله"، تشبيهاً له بالمضاف، لا لكونه مبنياً.

والمذهب الخامس، وهو مذهب البغداديين، جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، كقوله تعالى: { وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ } (البقرة: 197)، وأما إذا كان عاملاً في مفعولٍ بهٍ صريحٍ، فيجبُ توينه وإعرابه (ينظر في هذا الآراء: السيوطي، 1992: 204/2). غير أن تمثيل ابن هشام إذ قال (ابن هشام، 1972: 515) مُعلّقاً على نصب "آيَةً" في الشعر السابق: "قال: وإنما انتصابه باسم "لا"، أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا ترك توين الاسم المطول، وهو قول البغداديين أجازوا: لا طالع جبلاً"؛ يخالف نقل السيوطي عنهم، ويدل على أنهم يجيزون بناء الاسم عاملاً في شبه جملة كان أم في مفعول به.

## 2. المنادى:

من المعلوم أن المنادى مُعربٌ، وأنه في إعرابه نوعان: مُعربٌ منصوبٌ، وذلك إذا كان مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرةً غير مقصودة، والنوع الثاني مبنى على ما يُرفع به، وذلك إذا كان علماً مفرداً، أو نكرةً مقصودةً، غير أن النحاة اختلفوا في تعليل بعض ما سبق، وكان طول الكلام مما اعتل به بعضهم. وهو ما يعيننا الكشف عنه في سياق هذه المباحث.

### (أ) المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة:

مذهب الخليل أن المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة إنما انتصبا لطول الكلام، كما انتصب نحو: هو قبلك، وهو بعدك، قال سيبويه (سيبويه، 1977: 182/2): "وزعم الخليل . رحمه الله . أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك"، ثم نقل سيبويه (سيبويه، 1977: 199/2) عن الخليل في موضع تال أن النكرة وصفت أم لم توصف تكون منصوبة؛ "لأن التتوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب".

فالذي يتبدى من كلام الخليل أن المنادى المضاف لما طال بالمضاف إليه انتصب كما انتصب قبل وبعد مضافين، فإن أُفرد ولم يوصف، نحو: يا زيد، ارتفع، وكان في موضع نصب، كما أن قبل وبعد إن أُفردا، ولم يضافا ارتفعا، وكانا في موضع نصب، فهو إذاً مفرداً يشبههما مفردين،

وَمُضَافًا يُشَبِّهُهُمَا مُضَافِينَ. وَأَمَّا النُّكْرَةُ فَطَوَّلُهَا يَتِمُّثَلُ بِأَمْرَيْنِ؛ التَّنْوِينُ وَالْوَصْفُ، وَكِلَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَكَمَا نُصِبَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ لِطَوَّلِهِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، نُصِبَتِ النُّكْرَةُ لِطَوَّلِهَا بِالتَّنْوِينِ وَالْوَصْفِ.

ويشبهه تعليل الكسائيّ نصبَ المنادى المُضَافِ في جزئهِ الأوَّلِ تعليلَ الخليلِ، إذ يرى أنَّه انتصبَ لعلَّتين؛ إحداهما طولهُ بالمُضَافِ إليه، والثانيةُ كثرةُ المنصوباتِ في كلامِ العربِ (الاسترأباضي، 1979: 179/1)، وهو القائلُ (النحاس، 1988: 321/2): "النَّصْبُ مَغِيضُ النَّحْوِ كُلَّمَا صُرِفَ شَيْءٌ مِنْ جِهَتِهِ نُصِبَ". ولا يعني الطولُ عندهُ هنا أنَّه عاملٌ نحويٌّ، وعليه يكونُ المنادى المُضَافُ منصوبًا بلا عاملٍ، كما أنَّ المنادى المفردَ العلمَ مبنيٌّ عندهُ بلا عاملٍ.

ومن الجديرِ ذكرُه في هذهِ المباحثَةِ أنَّ ابنَ السَّراجِ نقلَ عن المبرِّدِ أنَّ نحوَ: يا حَسَنَ الوَجْهِ لم ينتصبَ لأنَّه مُضَافٌ، وإنَّما لَطُولُه؛ "لأنَّ معناه: حَسَنٌ وَجْهُه" (ابن السَّراجِ، 1985: 346/1). قال المبرِّدُ (المبرِّدِ، د ت: 226/4): "وقولك: يا حَسَنَ الوَجْهِ، إذا لم تُردِ النُّكْرَةَ إنَّما معناه: يا أَيُّها الحَسَنُ. فهو، وإن كان مُضَافًا، في تقديرٍ: يا حَسَنًا وَجْهُه إذا أردت: يا أَيُّها الحَسَنُ وَجْهُه". ولا يخفى أنَّ المبرِّدَ إذ أوَّلَ "يا حَسَنَ الوَجْهِ" بـ "يا حَسَنًا وَجْهُه" إنَّما بقصدِ أنَّه انتصبَ كما انتصبَ المنادى الشبَّيهُ بالمُضَافِ الَّذي طالَ بالتَّنْوِينِ وبما بعدهُ ممَّا تمَّ معناه، وليسَ لأنَّه مُضَافٌ. وذلك ما ذكره ابنُ السَّراجِ.

#### (ب) المنادى المعطوف عليه عطف نسق:

ذكرَ سيبويه في أنواعِ المنادى الشبَّيهُ بالمُضَافِ المنادى المعطوفَ عليه عطفَ نسقٍ، نحو: يا ثلاثةً وثلاثينَ، ممَّا كانَ فيه التابعُ والمتبوعُ اسمًا واحدًا علمًا، وأنَّ هذا المنادى انتصبَ لطوله، وارتباطُ بعضِهِ ببعضٍ من حيثِ المعنى، كما ارتبطَ نحو: يا خيرًا من زيدٍ، ويا ضارياً رجلاً؛ ذلك لأنَّ (من زيدٍ) و (رجلاً) من تمامٍ ما قبلهما (سيبويه، 1977: 228/2).

#### (ج) العلم الموصوف بـ "ابن":

وإذا نُوديَ العلمُ ووصفَ بابنٍ مُضَافٍ إلى علمٍ فيجوزُ نصبُه بغيرِ تنوينٍ، والعلَّةُ عندَ ابنِ السَّراجِ طوله، ذلك لأنَّ العلمَ وابناً قد جُعلا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ (ابن السَّراجِ، 1985: 345). وكذلك إذا وُصفَ بغيرِ لفظِ ابنٍ، نحو: يا زيدَ الكَرِيمِ، فالبصريونَ يوجبونَ ضمَّه، والكوفيونَ يجيزونَ فتحه، مُعتلِّينَ بأنَّ الاسمَ طالَ بنعته، والاسمُ ونعتهُ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ، واحتجُّوا بقولِ الشَّاعرِ:

فَمَا كَعَبُ بِنِ مَأمَةَ وَابْنِ سَعْدِي      بِأَجُودِ مَنكَ يَا عَمْرَ الْجَوَادَا

(البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه، 1353: 135) وذكر السيوطي (السيوطي، 1992: 54/3) أنَّ الرواية بفتح راءِ عمرَ، ولكنَّ المبرِّدَ (المبرد، 1997: 487/2)، وتابعه على ذلك جماعةٌ (ينظر: ابن جنِّي، 1985: 172، والمرادي، 1983: 401، وابن هشام، 1972: 28، والبغدادي، د ت: 110/4)، رَووا البيتَ بضمِّ راءِ عمرَ، فإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فلا حُجَّةَ للكوفيينَ فيه، إلاَّ أن يكونَ المبرِّدُ غيرَ الروايةِ تمشياً معَ مذهبهِ النحويِّ في وجوبِ ضمِّ العلمِ المنعوتِ، وتُبعَ على ذلك، وهو الرَّاجحُ؛ لكونه مرويًّا بالفتحِ في الديوانِ، وللنصِّ في غيرِ مصدرٍ على أنَّ الروايةَ بالفتحِ (ابن هشام، 1980: 80، والسيوطي، 1992: 54/3، والأزهري، د ت: 169/2)، على أنَّه يحتملُ أن يكونَ "عمرَ" محذوفَ الألفِ بناءً على جوازِ إلحاقِ الألفِ في غيرِ نداءِ التعجبِ أو الاستغاثَةِ أو الندبةِ، أو أن يكونَ قد نُونَ ضرورةً، وحذَفَ التتوينَ لالتقاءِ الساكنينِ.

#### (د) نداءُ الحكايةِ:

وفي بابِ النداءِ ممَّا له صلةٌ بطولِ الكلامِ ما ذكره سيبويه أنَّكَ لو سمَّيتَ رجلاً بـ (زيدٌ وعمرُو) وناديتَهُ بـ (يا)، لقلتَ في نداءه: يا زيدا وعمرأ، بالنصبِ؛ لطولِ الاسمِ، قالَ (سيبويه 1977: 334/3): "وإذا ناديتَهُ والاسمُ زيدٌ وعمرُو، قلتَ: يا زيدا وعمرأ؛ لأنَّ الاسمَ قد طال، ولم يكنِ الأوَّلُ المنتهى، ويشركُ الآخرُ، وإنما هذا بمنزلةِ إذا كانَ اسمه مضافاً" (وينظر: المبرد، د ت: 225/4). وتفسيرُ قولِ سيبويه أنَّ نداءَ (زيدٌ وعمرُو) علماً، يكونُ بنصبِ الاسمينِ معاً، لا بينائهما على الضمِّ، ومعاملتها معاملةَ نداءينِ مُستقلَّينِ على الأصلِ، وذلكَ لأنَّ التسميةَ وقعتْ بـ (زيدٌ وعمرُو) معاً، لا بالأوَّلِ وحدهِ دونَ الآخرِ، ولما كانَ الأمرُ كذلكَ طالَ الأوَّلُ (زيدٌ) بالثاني (وعمرُو)، كما طالَ العلمُ المضافُ بالمضافِ إليه، نحو: يا عبدَ الله، والمنادى المضافُ منصوبٌ لطوله بالمُضافِ، فكذلكَ يا زيدا وعمرأ، انتصبَ لما طالَ (زيدٌ) بـ (وعمرُو). وأكدَ ابنُ السَّراجِ أنَّ الطولَ في نحو: (زيدٌ وعمرُو) علَّةٌ لنصبِهِ فيما لو كانَ منادىً، قالَ (ابن السَّراجِ، 1985: 368/1): "وتقولُ في رجلٍ سمَّيتَهُ بقولِكَ: زيدٌ وعمرُو: يا زيدا وعمرأ أقبل، تنصبُ لطولِ الاسمِ".

وذكرَ المبرِّدُ أيضاً أنَّكَ لو سمَّيتَ رجلاً بـ "زيد الطويل"، فيمن جعلَ الطويلَ نعتاً، وناديتَهُ لوجبَ بناءُ الأوَّلِ على الضمِّ، ونصبُ النعتِ، والعلَّةُ طولُ الاسمِ (المبرد، د ت: 14/4)؛ لأنَّ المنعوتَ ونعتهُ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ.

#### (هـ) العلمُ المفردُ:

وممَّا يتعلَّقُ بهذهِ المُباحثةِ أيضاً أنَّ سيبويه نقلَ عن عيسى بنِ عمرَ أنَّه يُنُونُ المنادىَ المفردَ العلمَ بتتوينِ النصبِ، فيقولُ: يا مطراً، يُشبههُ بقوله: يا رجلاً، يجعلُهُ إذا نُونَ وطالَ كالنكرةِ،

ثُمَّ قَالَ سيبويه: " ولم نَسْمَعْ عَرَبِيًّا يَقُولُهُ، وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ، إِذَا نَوَّنَ وَطَالَ كَالنَّكَرَةِ " (سيبويه، 1977: 203/2)، إِلَّا أَنَّهُ يَشْهَدُ لِقَوْلِ عَيْسَى قَوْلَ الشَّاعِرِ:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ  
بَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْتُكَ الْأَوَاقِي

(البيت من الخفيف، وهوللمهل بن ربيعة في: المبرد، د ت: 214/4، وروايته (رفعت رأسها)، والبغدادي، د ت: 300/1، وروايته فيه يا عدي، وعليها فلا شاهد فيه) ومثل هذا التتوين يُسميه النُّحاةُ تتوينَ الضرورة.

### 3. ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا:

يَعْمَلُ الْفِعْلُ الْقَلْبِيُّ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا نَصَبًا فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يُفْرَغُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعَمَلِ، فَيُلْغَى عَمَلُهُ فِيهِمَا، فَلَا يَقْوَى عَلَى نَصَبِهِمَا، لَا لَفْظًا وَلَا مَحَلًّا، وَهَذَا مَا يُسَمِّيهِ النُّحَاةُ بِالْإِلْغَاءِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ؛ الْأُولَى إِذَا تَوَسَّطَ مَعْمُولِيهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ . ظَنَّتُ . كَرِيمًا، وَالثَّانِيَةُ: إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُمَا، نَحْوُ: زَيْدٌ كَرِيمٌ ظَنَّتُ، وَالثَّلَاثَةُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا، مَسْبُوقًا بِشَيْءٍ، نَحْوُ: مَتَى ظَنَّتُ زَيْدًا كَرِيمًا، غَيْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ الْإِعْمَالُ، فَيُقَالُ: زَيْدًا . ظَنَّتُ . كَرِيمًا، وَزَيْدًا كَرِيمًا ظَنَّتُ، وَمَتَى ظَنَّتُ زَيْدًا كَرِيمًا؟ وَيَسْتَوِي الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَيُرْجَحُ الْإِلْغَاءُ فِي الثَّانِيَةِ، وَالْإِعْمَالُ فِي الثَّلَاثَةِ، بَلْ يَجِبُ عِنْدَ بَعْضِ هَمِ (الأشموني، د ت: 282/1).

وَعَقَدَ سيبويه (سيبويه، 1977: 118/1) فِي (الكتاب) بَابًا عَنَوْنُهُ: " هَذَا بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ وَتُلْغَى "، وَنَاقَشَ فِيهِ الْإِلْغَاءَ ظَنَّتُ وَحَسِبْتُ وَخَلِيتُ وَرَأَيْتُ وَرَأَيْتُ وَزَعَمْتُ، فَذَكَرَ أَنَّهَا إِذَا تَوَسَّطَتْ جازَ إِعْمَالُهَا، نَحْوُ: زَيْدًا أَظُنُّ أَخَاكَ، وَجازَ الْغَاوُهَا، نَحْوُ: عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ذَاهِبًا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا أُريدَ الْإِلْغَاءُ فَتَأخِيرُ الْفِعْلِ أَقْوَى؛ " لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِيءُ الشُّكُّ بَعْدَمَا يَمْضِي كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ، أَوْ بَعْدَمَا يَبْتَدِئُ، وَهُوَ يُريدُ الْيَقِينِ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشُّكُّ "، ثُمَّ قَرَّرَ أَنَّهُ " كُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعْفَ التَّأخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدًا أَخَاكَ أَظُنُّ، فَهَذَا ضَعِيفٌ، كَمَا يَضَعُفُ زَيْدًا قَائِمًا ضَرَبْتُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً إِذَا عَمِلَ ".

فَالَّذِي يَبْتَدِئُ مِنْ كَلَامِ سيبويه أَنَّ إِعْمَالَ الْفِعْلِ مَعَ تَأخِيرِهِ ضَعِيفٌ، وَأَنَّ هَذَا الضَّعْفُ مُسَبَّبٌ عَنِ طُولِ الْكَلَامِ، أَيْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى مَعْمُولِيهِ، وَأَنْ يَبْتَدَأَ بِهِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ مَبْنِيًّا مِنْ أَوَّلِ وَهَلَةٍ عَلَى الشُّكِّ الْمَفَادِ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَأَخَّرَ الْفِعْلُ عَنِ مَعْمُولِيهِ طَالَ الْكَلَامُ، فَبَدَأَ الْكَلَامُ كَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْيَقِينِ، لِعَدَمِ الْإِبْتِدَاءِ بِفِعْلِ الشُّكِّ، وَمِنْ ثَمَّ ضَعْفُ الْعَمَلِ، فَرُجِحَ الْإِلْغَاءُ عَلَى الْإِعْمَالِ، وَحَسُنَ هَذَا الْإِلْغَاءُ لَطُولِ الْكَلَامِ بِتَأخُرِ الْفِعْلِ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: " وَبِجُوزِ لِكَ أَنْ تُلْغَى الظَّنُّ إِذَا تَوَسَّطَ الْكَلَامَ أَوْ تَأَخَّرَ، وَإِنْ شَتَّتْ أَعْمَلْتَهُ، تَقُولُ: زَيْدٌ ظَنَّتُ مُنْطَلِقًا، وَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَّتُ،

فَتُلغِي الظَّنَّ إِذَا تَأخَّرَ، وَلَا يَحْسُنُ الْإِلْغَاءُ إِلَّا مُؤَخَّرًا، فَإِذَا أُلغِيَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فِي ظَنِّي " (ابن السراج، 1985: 181/1. وينظر أيضًا 260/2).

#### 4. قَطْعُ النِّعْتِ:

الأصلُ في النِّعْتِ مُوَافَقَةُ مَنْعوتِهِ إِعْرَابًا، غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَقَطَّعَ النِّعْتَةَ عَنِ الْمَنْعوتِ، فَتُخَالَفُ بَيْنَهُمَا فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، تُرِيدُ بِهِذِهِ الْمَخَالَفَةَ مَعْنَى مُخْتَلَفًا غَيْرَ الَّذِي يَحْمِلُهُ النِّعْتَةُ لَوْ لَمْ يُقْطَعْ، كَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ. وَنَاقَشَ النُّحَاةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَبَسَطُوا الْقَوْلَ فِيهَا (ينظر: الحلواني، 1980: 346)، فَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ، وَتَطَاوَلَتِ الصِّفَاتُ وَتَعَدَّدَتِ وَالْمَوْصُوفُ وَاحِدٌ، هُنَالِكَ يَجُوزُ قَطْعُ بَعْضِ النُّعوتِ لِلْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ النُّحَاةِ الْفَرَاءُ. فَفِي أَثْنَاءِ وَقُوفِهِ عَلَى أَسْرَارِ نَصَبِ { وَالصَّابِرِينَ } فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنِينَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ } (البقرة: 177) - وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً؛ لِكُونِهَا تَابِعَةً لـ { وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ } التَّابِعِ لـ { مَنْ } الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ رَفْعٍ، وَ { الْمُؤْمِنُونَ } مِنْ صِفَةٍ { مَنْ }، إِذِ التَّقْدِيرُ: مَنْ آمَنَ وَمَنْ فَعَلَ وَأَوْفَى. ؛ ذَكَرَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ إِنَّمَا نُصِبَتْ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَةٍ اسْمٍ وَاحِدٍ، يُرَادُ بِهَا الْمَدْحُ، لِطُولِ الْكَلَامِ بِالصِّفَاتِ وَالْمَوْصُوفِ وَاحِدًا، قَالَ (الفراء، 1980: 105/1): " وَقَوْلُهُ: { مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ } فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ لَهَا، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى قَوْلِهِ: { وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ }، فَتَرُدُّ { الْمُؤْمِنُونَ } عَلَى { مَنْ }، وَ { الْمُؤْمِنُونَ } مِنْ صِفَةٍ { مَنْ }، كَأَنَّهُ: مَنْ آمَنَ وَمَنْ فَعَلَ وَأَوْفَى. وَنُصِبَتْ { الصَّابِرِينَ }؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَةٍ { مَنْ }، وَإِنَّمَا نُصِبَتْ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَةٍ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَكَأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْمَدْحِ؛ وَالْعَرَبُ تَعْتَرِضُ مِنْ صِفَاتِ الْوَاحِدِ إِذَا تَطَاوَلَتْ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، فَيَرْفَعُونَ إِذَا كَانَ الْاسْمُ رَفْعًا، وَيَنْصِبُونَ بَعْضَ الْمَدْحِ، فَكَأَنَّهُمْ يَنْوُونَ إِخْرَاجَ الْمَنْصُوبِ بِمَدْحٍ مُجَدِّدٍ غَيْرِ مُتَّبِعٍ لِأَوَّلِ الْكَلَامِ " (وينظر: الزمخشري، 1972: 331/1).

وَأَسْهَبَ الْفَرَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ يُعَرِّضُ تَوْجِيهَهُ الْآيَةَ هَذِهِ الْوَجْهَةَ، بِضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَيُلْحِقُ عَلَى أَنَّهُ كَلَّمَا طَالَتِ النُّعوتُ جَازَ الْقَطْعُ، فَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُزِ  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

(البيتان من الكامل وهما للخرنق بنت هفان بن بدر أخت طرفة بن العبد في ديوانها، 1990: 43، وفيه النازلون بدلًا من النازلين) فنصبوا " النَّازِلِينَ وَالطَّيِّبِينَ " عَلَى الْمَدْحِ، وَهُمَا مِنْ صِفَةِ الْمَرْفُوعِ؛ قَوْمِي. وَجُوزُ فِيهِمَا الرِّفْعُ عَلَى أَنْ يُتَّبَعَ آخِرُ الْكَلَامِ أَوَّلُهُ. وَجُوزُ فِيهِمَا أَيْضًا وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ



يكونا تابعين لقومي على المعنى؛ لأنَّ معناه النصبُ مفعولاً به، والتقدير: لا يبعد الله قومي (البغدادي، د ت: 301/2). وذكر الفراءُ أيضاً قولَ الشاعر:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ      وَلَيْتَ الْكَتِيبَةَ فِي الْمُرْدَحِمِ  
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَعْمُ الْأُمُورُ      بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ

(البيتان من المتقارب، وهما بلا نسبة في: الأنباري، د ت: 469/2) فلما كان المنعوتُ مخفوضاً نصب " لَيْتَ الْكَتِيبَةَ، وَذَا الرَّأْيِ " على المدح لتطاول صفاته وتعدُّدها.

وذكر الفراءُ كذلك قوله تعالى: { لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ } (النساء: 162). وهنا أبرز الفراءُ خلافاً بينه وبين شيخه الكسائي في توجيه إعراب { وَالْمُقِيمِينَ }، وهل يجوز أن تكون نعتاً مقطوعاً؟ أمَّا هو، فذكر أنه يجوز النَّصْبُ على أنها نعتٌ للرَّاسِخِينَ، فلما طالَّت نَعْوَتُهُ وتعدَّدتْ نَصْبٌ على المدح، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ جَرَّ مَعْطُوفَةً عَلَى { بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ }، والتقدير: وَيُؤْمِنُونَ بِالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ هُمُ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَلَيْسَتْ نَعْتًا مَقْطُوعًا لِلْمَدْحِ؛ وَحُجَّةُ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ لَا يُنصَبُ نَعْتُ الْمَمْدُوحِ، وَهُوَ { الرَّاسِخُونَ } إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، إِذِ الْمَمْدُوحُ مُبْتَدَأٌ، وَتَمَامُ الْمُبْتَدَأِ بَخْبِرِهِ، وَالْخَبْرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { أُولَئِكَ سَنُوْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا }، فَامْتَنَعَ لِذَلِكَ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ مِنْ مَذْهَبِ الْمَدْحِ. وَذَكَرَ الْفَرَّاءُ وَجْهَيْنِ آخِرِينَ فِي الْآيَةِ، هُمَا أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يَجْعَلُهُ مَعْطُوفًا عَلَى الْهَاءِ فِي " مِنْهُمْ " أَي: لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَمِنَ الْمُقِيمِينَ، وَيَعْضُهُمْ يَعْطِفُهُ عَلَى مَوْضِعِ الْكَافِ فِي " قَبْلِكَ " أَي: مِنْ قَبْلِكَ وَمِنْ قَبْلِ الْمُقِيمِينَ (وينظر: الزمخشري، 1972: 582/1). وأقرَّ الفراءُ بأنَّ أَكْثَرَ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مَا وَصَفَ الْكَسَائِيُّ؛ وَلَكِنَّهُ عَادَ وَأَجَازَ قَطَعَ النَعْتِ، تَمَّ الْكَلَامُ أَوْ لَمْ يَتِمَّ، كَمَا أَجَازَهُ سِوَاهُ أَكَّانَ الْمَنْعُوتُ الْمَمْدُوحُ أَوْ الْمَذْمُومُ مَعْرِفَةً أَمْ نَكْرَةً، نَحْو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيلٍ وَشَابًا.

وإذا كان ما مرَّ من نصوصٍ كشفَ عن جوازِ القطعِ إذا طالَّت الصِّفَاتُ وتعدَّدتْ، فلا يمتنعُ القطعُ أيضاً وإن لم تطل، قال البغداديُّ: " قَالَ النَّحْوِيُّونَ: إِذَا قَلَّتْ: مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُخَلِّصَ زَيْدًا مِنْ غَيْرِهِ فَالْخَفْضُ هُوَ الْكَلَامُ حَتَّى تَعْرِفَ زَيْدًا الْكَرِيمَ مِنْ زَيْدٍ غَيْرِ الْكَرِيمِ، وَإِذَا أُرِدَتْ الْمَدْحُ وَالنِّثَاءُ، فَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ " (البغدادي، د ت: 302/2). فواضحٌ من التمثيلِ أنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَطْلُ بِتَعَدُّدِ الصِّفَاتِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْقَطْعُ.

**ثالثاً . التركيب:**

تخضع كلمات اللغة العربية لنظام مخصوص، يراعى في بناء الجملة، وصياغة التركيب. ولعل من أبرز ما يمتاز به نظام الجملة في العربية مرانته؛ ذلك لأن المعاني النحوية في الأعم الأغلب تؤدي بالإعراب وبالصيغة، وإن انعدما كما في قولك: أكرم موسى عيسى، تكفل بإيضاح الفاعل من المفعول رتبة الكلمة، وأن المتقدم هو الفاعل ليس غير. وقد حاول النحاة تفسير نظام الجملة في اللغة العربية، وكشفه بإشارات سريعة تفرقت في أبواب النحو وقضاياها؛ لأن أحدا منهم لم يعن به على نحو مستقل، وكان طول الكلام ضمن تلك الإشارات التي حاولت تفسير هذا النظام، وذلك ما قصدت جلاؤه، ولم شتيته بالمسائل الآتية:

### 1. ضمير الفصل:

نصّ النحويون على المواضع التي يكون فيها (هو) وأخواته ضمائر فصل، وعلى الشروط الواجب توافرها فيما قبل الضمير، وفيما بعده، وبسطوا القول في ذلك (ينظر: أبو حيان، 1997: 489/1 وما بعدها). والذي يعنينا منها هاهنا ما ارتبط بطول الكلام. قال سيبويه (سيبويه، 1977: 392/2): "واعلم أنّ (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، ممّا طال، ولم تدخله الألف واللام، فزارع زيدا وعمراً، نحو: خير منك ومثلك، وأفضل منك وشرّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلاّ وقبلها معرفة، أو ما ضارعتها، كذلك لا يكون ما بعدها إلاّ معرفة أو ما ضارعتها".

فالذي يتبدى من كلام سيبويه أنه يشترط أن يقع الضمير بين معرفتين، كقوله تعالى: { وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } (البقرة: 5)، أو بين ما ضارع المعرفتين، ممّا طال بما لا بد منه حتى يتمّ معناه ويتضح، لامتناع دخول الألف واللام عليه، كقولك: حسبت زيدا هو خيراً منك، أو هو مثلك، ف (خيراً منك، ومثلك)، ليسا معرفتين، ويمتنع في الوقت نفسه تعريفهما بالألف واللام، وإنما أشبهتا المعرفة؛ لأنّ (خيراً) لا يتمّ معناه إلاّ إذا ارتبط بـ (منك)، و (مثلك) لا يتمّ معناه إلاّ إذا ارتبط بالمضاف إليها، فكلا (منك) و (مثلك) إذا طال بهما الاسم قبلهما فقرباً بهذا الطول من المعرفة، فكان ذلك هو المسوّغ لوقوع الضمير فصلاً.

### 2. دخول الحروف بعضها على بعض:

#### (أ) دخول إمّا على أو وبالعكس:

ناقش الفراء في عدة مواضع في (معاني القرآن) دخول حرف على حرف آخر، ووقوعه موقّعه، وكان في بعض هذه المواضع يتكئ على علة طول الكلام في قبول ذلك، والأصل رفضه. فمن ذلك مناقشته دخول (أو) على (إمّا)، ودخول (إمّا) على (أو)، والأصل المنع، ولكن لما طال

الكلام ساغ ذلك، قال: "ولا تُدخِلَنَّ (أو) على (إمّا) ولا (إمّا) على (أو). وربما فعلت العرب ذلك لتأخيهما في المعنى على التّوهّم، فيقولون: عبد الله إمّا جالس أو ناهض، ويقولون: عبد الله يقوم وإمّا يقعد. وفي قراءة أبيّ: { وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَأِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ } (سبأ: 24). وفي المصحف: وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين، فوضع (أو) في موضع (إمّا)... فوضع (وإمّا) في موضع (أو)، وهو على التّوهّم إذا طالت الكلمة بعض الطول، أو فرقت بينهما بشيء هنالك يجوز التّوهّم " (الفراء، 1980: 389 / 1 - 390)

فالفراء، كما يتبدى من كلامه، وإن منع إدخال (إمّا) على (أو) وبالعكس في الاستعمال، يجيز ذلك، ويتكئ لتبرير هذا الجواز في التبادل بين الحرفين على أمرين اثنين؛ أحدهما تأخي الحرفين في المعنى، وأن كليهما يكون بمعنى الشك، والإباحة، والتخيير، والإبهام، وثانيهما طول الكلام بعض الطول، أو الفصل والتقريب بين (إمّا) و (أو). وكلا الأمرين، أي التأخي بين (إمّا) و (أو) في المعنى، وطول الكلام مسوغان لحمل المسألة على التّوهّم، وتعليل هذا التبادل بينهما في الاستعمال. والتّوهّم الذي قصد إليه الفراء، هو أنه لما كان الحرفان متأخيين من حيث المعنى، وطال الكلام بينهما جاز أن يتوهّم ما في أحدهما في الآخر، فيستعمل (أو) مع (إمّا)، والمراد به (إمّا)، وأن يفرد (إمّا) والمراد به (أو).

### (ب) دخول إن على أن وبالعكس:

في أثناء مناقشته دخول إن على أن قرر ابن السراج أنه لا يجوز أن يكون أن خبراً لإن، محتجاً بأن الحرفين جميعاً للتأكيد، فلا يدخل حرف تأكيد على حرف مثله، فلا يجوز أن يقال: إن أنك منطلق يسرني، والمراد: إن انطلقك يسرني، إلا إذا طال الكلام بالفصل بينهما عندئذ يجوز أن تلي إن أن، نحو: إن عندي أنك منطلق، وجعل من ذلك قوله تعالى: { إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى \* وأنت لا تطمأ فيها ولا تضحى } (طه: 118، و 119). ووجه الاستشهاد بالآية، كما ذكر ابن السراج، أن " إن هي التي فتحت أن، وموضع أن في قوله: { وأنت لا تطمأ فيها }، وما عملت فيه نصب بأن الأولى، كما تقول: إن في الدار لزيداً، فحسن إذا فرقت بين التأكيدين " (ابن السراج، 1985: 243/1).

ومراد ابن السراج من التمثيل إذ قال: " كما تقول: إن في الدار لزيداً " أن { وأنت لا تطمأ فيها } في موضع نصب عطفاً على موضع { أن لا تجوع }، و { أن لا تجوع } في موضع نصب اسماً لإن، فكان التقدير: إن لك أنك لا تطمأ فيها، فدخلت إن على أن، وسوغ ذلك الفصل بينهما. وما جعله فصلاً هاهنا ساغ بسببه دخول إن على أن، جعله في موضع تال طول كلام حسن هذا

الدخول، قال (ابن السراج، 1985: 74/2): " وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام، كما تعاد (إن) إذا طال الكلام، وقد ذكرنا هذا في باب إن وأن ".  
وإذا كان مراد ابن السراج أن { إن لك } قد دخلت على { وأنت لا تظما }، وأن ذلك جاز بسبب طول الكلام، فقد فهم الزمخشري هذا الدخول على نحو مختلف، وهو أن الواو في { وأنت } . وإن كانت نائبة عن إعادة إن وقائمة مقامها . فهي ليست كذلك هنا، لأنها لم توضع للتأكيد في كل موضع، كما أن (إن) كذلك، بل وضعت لتتوب مناب كل عامل، فتعددت بذلك معانيها النحوية، فساغ لذلك اجتماعها واجتماع أن، قال: " فإن قلت: إن لا تدخل على أن، فلا يقال: إن أن زيدا مُطلق، والواو نائبة عن أن وقائمة مقامها، فلم أدخلت عليها ؟ قلت: الواو لم توضع لتكون أبداً نائبة عن إن، إنما هي نائبة عن كل عامل، فلما لم تكن حرفاً موضوعاً للتحقيق خاصة ك (أن) لم يمتنع اجتماعهما كما امتنع اجتماع إن وأن " (الزمخشري، 1972: 556/2).

### 3. التكرار:

تكرر الكلمة أو العبارة في العربية لإغراض متعددة، كأن تكرر تقويةً وتوكيداً للمعنى في نفس السامع، وهو ما يعرف في النحو بالتوكيد اللفظي. وكتاب الله عز وجل حافل بمظاهر كثيرة من التكرار. وما يعيننا في هذه المباحث ذلك التكرار الموجه نحوياً في ضوء طول الكلام.

فقد وقف الزجاج على تكرر (فلا تحسبهم) في قوله تعالى: { لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبهم بمفازة من العذاب } (آل عمران: 188)، فذكر أنه إنما كثر لطول القصة، وأشار إلى أن العرب إذا طال الكلام كررت اللفظ، وبخاصة إذا كان هذا اللفظ حسب وما شابهها من أفعال الظن مما يحتاج إلى مفعولين، إعلماً أن الذي جرى متصل بالأول، وتوكيداً له، فتقول: لا تظن زيدا إذا جاءك وكلمك بكذا وكذا، فلا تظنه صادقاً، وذكر أيضاً أن عدم التكرار جائز، فلو قلت: لا تظن زيدا إذا جاءك وحدتك بكذا وكذا صادقاً، إلا أن التكرار أكد وأبين للمعنى (الزجاج، 1994: 498/1). وأشار جماعة من النحاة (النحاس، 1988: 424/1، والأنباري، 1980: 233/1، والعكبري، د ت: 319/1) إلى أن التكرار هنا وقع لطول الكلام، إذ إن تمام صلة { الذين } قوله: { لم يفعلوا }، وحين طال الكلام كرر فقال: { لا تحسبهم }؛ ليعلم أنه يراد الأول، وتوكيداً له.

وواضح من تمثيل الزجاج أن تكرر الفعل وقع قبل أن يستوفي الأول مفعوليه، وأنه يشترط في الفعل المكرر أن يكون فاعله نفس فاعل الأول، وعليه فنقرأ: بالتاء على الخطاب في الفعلين، ويفتح الباء منهما، ووفق هذه القراءة يكون الخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام، و { الذين يفرحون }

مفعولاً أول، وحذف الثاني لدلالة مفعول الفعل حسب الثاني عليه، وهو {بِمَفَاذَةٍ مِنَ الْعَذَابِ}، ويكون حسب الثاني بدلاً من الأول، أو مكرراً؛ لكون الفاعل فيهما واحداً، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: بل المفعول الثاني لحسب الأول هو {بِمَفَاذَةٍ} في تقدير التقديم، والتقدير: لا تحسبن يا محمد الذين يفرحون بمفاذة، وأغنى هذا المفعول عن ذكره مرة أخرى مفعولاً به ثانياً لحسب الآخر. وتقرأ: أيضاً بالياء في الفعلين على الغيبة، وضم الباء في الثاني، ووفق هذه القراءة يكون {الذين يفرحون} فاعل حسب الأول، ومفعولاه محذوفين اكتفاءً بمفعولي الفعل الثاني، لكون فاعل الفعلين واحداً، ويكون الفعل الثاني تكريراً للفعل الأول، أو بدلاً، وحسن هذا التكرير لما طال الكلام المتعلق بالفعل الأول؛ ليعلم أن المراد هو الأول.

ومن التكرار المتعلق بطول الكلام أيضاً قوله تعالى: {يَدْعُو مَنْ دُونَ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ} \* يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولئس العشير {الحج: 12، و 13}. فقد وقف الأنباري عند قوله: {يدعو} الثاني، فذكر أنه يجوز أن يكون تكراراً لـ {يدعو} الأول لطول الكلام، وعليه يكون هذا الفعل "غير عامل فيما بعده لا لفظاً ولا تقديراً" (العكبري، د ت: 935/2 وذكر العكبري أقوالاً أخرى كثيرة في هذه: يطول عرضها هاهنا).

ولا يخفى أن في تكرار {يدعو} هنا إشارة إلى أن العرب قد كررت لطول القصة والكلام ألفاظاً غير حسب وما شابهها من أفعال الظن فقط كما ذكر الزجاج، إذ إن {يدعو} ليس منها، على أن العكبري أجاز أن يشبه {يدعو} بأفعال القلوب؛ "لأن معناه: يسمي من ضره أقرب من نفعه إليها، ولا يصدر ذلك إلا عن اعتقاد، فكأنه قال: يظن، والأحسن تقديره يزعم؛ لأن يزعم قول مع اعتقاد" (العكبري، د ت: 935/2).

ومن التكرار أيضاً تكرار حرف الجرّ لطول الكلام، كقوله سبحانه وتعالى: {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ} {الأعراف: 75}، فقد أعيد حرف الجرّ (اللام) في البديل (من آمن) لما طال الأول (الذين) بصلته. (السهيلي، د ت: 336).

ومنه كذلك قوله تعالى: {يُخْرِجْ لَكُمْ مِمَّا تَنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا} {البقرة: 61}، فأعاد الجار (من) في البديل (بقليها) لما طال المبدل منه (ما) بصلته، هذا إذا كانت (من) في الموضعين للابتداء، وإن جعلتها لبيان الجنس فموضعها نصب على الحال، والمنبت محذوف، والتقدير: مما تنبته كائناً من هذا الجنس (العكبري، د ت: 68/1، وابن هشام، 1972: 429).

## خاتمة:

وبعد، فغير شك أن النحاة قد لمحوا طول الكلام في العربية ألفاظاً وتراكيباً، وأن لهذا الطول أثراً مُكشفاً لديهم، اتكأوا عليه في تأويل جملة من قضايا العربية وتوجيهها، حاولت هذه الدراسة إيضاح تلك القضايا، وجمع ما تشتت منها، والإفصاح عنها معاً على نحو متكامل شمولي، بدأ من خلاله طول الكلام غير خاف أثره في بناء النظرية النحوية، وأنه كان واحداً من الأدلة النحوية المعتمدة لديهم في التأويل والتعليل والتفسير. وقد كان أثر طول الكلام في التأويل النحوي متنوعاً ذا جوانب متعددة، يمكن لنا إجمال ذلك في الآتي:

1. أن الأعم الأغلب من المسائل النحوية المتعلقة بحذف بعض عناصر البناء اللغوي، لم تكن لتجوز، أو تحسن لولا طول هذا البناء، وأن النزر منها يمتنع منه الحذف، ويقبح لمثل هذا الطول.
  2. وأن الغاية والمقصد من الحذف التخفيف من هذا الطول.
  3. وأن بين طول الكلام والحذف مناسبة لا تتأى بغيره، حتى غدا هذا الطول كأنه عوض من ترك المحذوف، وجبر للنقصان الذي لحق البناء اللغوي.
  4. وأنه بالإمكان، ووفق ما اتصل بطول الكلام من تأويل سعى إلى تبرير الحركة الإعرابية، أن يعد طول الكلام، ولو من وجه، عاملاً من العوامل النحوية اللفظية التي أغفل النحويون ذكرها ضمن سياق حديثهم عن العامل، وإن جاءت إشاراتهم إليه إشارات شتى غير مقصودة.
  5. وأن طول الكلام يبيح أنماطاً لغوية كانت مرفوضة دونه، فيعطيها قوة.
  6. وأن المسائل المحمولة على طول الكلام ليست كلها محل اتفاق بين النحاة، فما كان منها عند بعضهم مقبولاً في ضوئه، كان عند آخرين مقبولاً لعلته غيره.
  7. وأن طول الكلام قد يرتبط بمظهر آخر معتمد لديهم في التأويل النحوي هو كثرة الاستعمال، فيغدو المظهران في آن معاً هما اللذان سهلاً حمل الظاهرة اللغوية على هذا الوجه أو ذاك.
  8. وأن طول الكلام بعض المسوغات التي ارتكز عليها بعض النحويين لحمل المسألة على التوهم الذي يترك الظاهر إلى الأخذ بالظن.
- وصفوة القول أن ما أول في ضوء طول الكلام من مسائل في العربية، يشكّل عمومهُ وحدةً متكاملةً جليةً في التعليل والتفسير، تنبئ عن نوع آخر من الحجاج النحوي الذي يتخذ من ظاهر السياق اللغوي عماداً ومنطلقاً ينطلق منه للكشف عن أسرار هذه اللغة في نظامها اللغوي.

## ثبت المراجع:

- 1 . الأخطل، غياث بن غوث. (1979): شرح ديوان الأخطل، صنفه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعدّ فهرسه إيليا سليم الحاوي، ط2، دار الثقافة، بيروت.
- 2 . الأخطل، سعيد بن مسعدة. (1981): معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط2، الكويت.
- 3 . الأزهرى، الشيخ خالد. (د ت): شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 4 . الأسترايادي، رضي الدين محمد بن الحسن:  
أ . (1975): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت.  
ب . (1979): شرح الكافية، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 5 - الأشموني، علي بن محمد. (د ت): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 6 . الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:  
أ . (د ت): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر.  
ب . (1980): البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- 7 . البركلي، محمد بن بير علي. (1998): شرح لب الألباب في علم الإعراب " كتاب بحث قومته عمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية "، تحقيق حمدي الجبالي، نابلس، فلسطين.
- 8 . البغدادي، عبد القادر. (د ت): خزانة الأدب، دار صادر، بيروت.
- 9 . الجبالي، حمدي محمود. (1999): الفصل النحوي ظواهره وعلله، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (ب) " العلوم الإنسانية " العدد 1، المجلد 13.
- 10 - جرير بن عطية. (د ت): شرح ديوان جرير، تأليف محمد الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 11 - ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985): اللع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، ط2، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت.
- 12 . أبو حيان، محمد بن يوسف:
- أ . (1997): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- ب . (د ت): البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.
- 13 . الخرنق بنت هفان بن بدر. (1990) : ديوان الخرنق بنت هفان بن بدر ، شرح يسرى عبد الغني عبد الله ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 14 - ابن الدمينية، عبد الله بن عبيد الله. (1959): ديوان ابن الدمينية، تحقيق أحمد راتب النفاخ، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة دار العروبة.
- 15 - الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. (1994): معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، ط1، دار الحديث، القاهرة.
- 16 . الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1985): اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق.
- 17- الزمخشري، محمود بن عمر. (1972): الكشاف، حقق الرواية محمد صادق قماوي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
18. ابن السراج، محمد بن سهل. (1985): الأصول في النحو، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 19 - السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. (د ت): نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.
- 20 . سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1977): الكتاب، ط2، القاهرة.



- 21 - السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال. (1992): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 22 - الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد. (1993): شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه تركي العتيبي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- 23 . طرفة بن العبد. (1966): ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.
- 24 . عسقلاني، ابن حجر. (د ت): فتح الباري بشرح البخاري، المطبعة البهية، مصر.
- 25 . ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله:  
أ . (د ت): شرح ابن عقيل، توزيع دار صعب، بيروت.  
ب . (1980 ج1) ، و(1982 ج2): المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.
- 26 . العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين.  
أ . (د ت): التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، دار الجبل، بيروت.  
ب . (1995): اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت.
- 27 - ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1970): معجم مقاييس اللغة، بتحقيق وضيط عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- 28 . الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (1980): معاني القرآن، ط2، عالم الكتب، بيروت.
- 29 - قيس بن الخطيم. (د ت): ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق انصر الدين الأسد، ط2، دار صادر، بيروت.
- 30 - الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. (1992): الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية "، باعتناء عدنان درويش وزميله، ط2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 31 - ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (د ت). شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 32 . المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:  
أ . (1997): الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت.  
ب . (د ت): المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

- 33 - المرادي، الحسن بن قاسم. (1983): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- 34 . مجمع اللغة العربية. (ج2، 1973): المعجم الوسيط، ط2، دار المعارف بمصر.
- 35 . ابن منظور، محمد بن مكرم. (د ت): لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- 36 . النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. (1988): إعراب القرآن، تحقيق غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت.
- 37 . الهروي، علي بن محمد. (1981): الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 38 . ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:
- أ . (1980): أوضح المسالك، ط6، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ب . (1972): مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وزميله، ط3، دار الفكر.
- 39 - ابن يعيش، موفق الدين يعيش. (د ت): شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبّي القاهرة.